الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد كمي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالبتين:

بن كروش بسمة

بن الصادق نصيرة

بعنوان:

أثر الصادرات على النمو الاقتصادي

دراسة لدول مجلس التعاون الخليجي 2010-2017

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

.....	جامعة المسيلة	رئيسا
د.جاب الله مصطفى	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
.....	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019-2020

إهــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز ما أملك، التي غمرني حبها بلا حدود والتي أرضعتني الحب والحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى التي قال فيها الرسول صل الله عليه وسلم: "أمك ثم أمك ثم أمك" أمـــي حفظها الله.

إلى من فتح لي درب العلم وأنار لي طريقه، إلى الذي رعاني ولم يبخل علي يوما بعطائه إليك يا أعز أب "أبـي الغالي".

إلى إخوتي الأعزاء وأخواتي.

إلى جميع الأهل والأقارب إلى من جمعني بهم في الجامعة التلاقي، كيف حالي بدونهم بعد الفراق إلى زملائنا في الجامعة.

إلى جميع صديقاتي دون استثناء.

إلى كل أساتذتي الكرام طيلة سنوات الدراسة.

بسمة

شكر وعرفان

بسم الله والحمد لله والشكر لله العلي القدير على توفيقه وعونه على إتمام هذه المذكرة.

أتقدم بالشكر الجزيل، والاحترام والتقدير لأستاذنا الفاضل الأستاذ الدكتور "جاب الله مصطفى" لقبوله الإشراف على هذا العمل، وتقديم نصائحه وتوجيهاته القيمة على إنجاز هذه المذكرة.

وأشكر الأساتذة الأعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم بقبول مناقشة وإثراء هذه المذكرة.

كما لا أنسى كل من شجعني بالكلمة الطيبة والابتسامة والدعاء إلى كل هؤلاء أقول:

شكـــــــــرا.

الملخص:

سعت هذه الدراسة إلى تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010–2017)، وبعد عدة محاولات لتقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي باستخدام المتغيرات الاقتصادية الكلية، ثم تقدير نماذج بانل الساكن (Static Panel) باستخدام ثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، وبعد إجراء اختبارات المفاضلة بين هذه النماذج تبين لنا أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة.

كما اتضح من خلال نتائج تقدير هذا النموذج أن النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي يتحدد إيجابا بارتفاع حجم إجمالي الصادرات والإنفاق الحكومي، بينما يتحدد سلبا بمؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن أجل قياس العلاقة طويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، ثم إجراء اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة، وقد كشفت هذه الاختبارات على أن كل من متغيرات النمو الاقتصادي، الصادرات، الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر متكاملة عند نفس الدرجة، وعند إجراء اختبارات التكامل المشترك باستخدام كل من اختبار (Pedroni) و اختبار (Kao) على هذه المتغيرات، تبين لنا وجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات.

ولذلك تم تقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا (FMOLS)، وأشارت نتائج التقدير إلى وجود تأثير إيجابي هام للصادرات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010–2017).

فهرس المحتويات

إهداء	
شكر وتقدير	
ملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للصادرات	
تمهيد	07
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتصدير	08
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	08
الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية	08
الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية	08
المطلب الثاني: ماهية التصدير	10
الفرع الأول: مفهوم التصدير	10
الفرع الثاني: أهمية التصدير	11
الفرع الثالث: أهداف التصدير	12
المبحث الثاني: دوافع ومحددات التصدير وأهم نظرياته	13
المطلب الأول: دوافع ومحددات التصدير	13
المطلب الثاني: أهم نظريات التصدير	14
خلاصة الفصل	19
الفصل الثاني: دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي	
تمهيد	21

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	22
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	22
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي	23
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي	23
المبحث الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي وأهم نظرياته	26
المطلب الأول: طرق قياس النمو الاقتصادي	26
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	27
المطلب الثالث: العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي	45
خلاصة الفصل	47
الفصل الثالث: أثر الصادرات على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي	
تمهيد	42
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الطريقة والأدوات المستخدمة	43
المطلب الأول: تعريف وأهمية بيانات البانل	43
المطلب الثاني: نماذج بيانات بانل الساكن وطرق المفاضلة بينها	45
المطلب الثالث: اختبار جذور الوحدة لبيانات البانل	49
المبحث الثاني: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة	51
المطلب الأول: متغيرات الدراسة	51
المطلب الثاني: التحليل الوصفي والارتباط بين متغيرات الدراسة	57
المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي	61
المطلب الأول: تقدير نماذج بيانات بانل ساكن	62
المطلب الثاني: دراسة تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل	67
خلاصة الفصل	76
خاتمة	78
قائمة المراجع	82
الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
3-1	اختبارات جذور الوحدة لبيانات بانل	50
3-2	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	57
3-3	مصفوفة معاملات الإرتباط بين متغيرات الدراسة خلال الفترة (2010-2017)	59
3-4	نتائج تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون باستخدام النماذج الثلاثة لبيانات بانل الساكن	62
3-5	نتائج اختبار فيشر	64
3-6	نتائج اختبار Housman	65
3-7	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	66
3-8	اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة	68
3-9	نتائج (Pedroni) للتكامل المشترك	70
3-10	نتائج (Kao) للتكامل المشترك	71
3-11	نتائج تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل لدول مجلس التعاون الخليجي باستخدام طريقة (FMOLS)	73

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-3	تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-2017)	52
2-3	تطور الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-2017)	53
3-3	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-2017)	54
4-3	تطور النفاق الحكومي لدول مجلي التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-2017)	55
5-3	تطور النمو السكاني لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-2017)	56
6-3	العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-2017)	59

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	87
02	تقدير نماذج PRM,FEM,REM	88
03	نتائج اختبار (Housman) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة (FEM) و نموذج الآثار العشوائية (REM).	89
04	دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة LPOP و LG و LEDI و LEXP و LGDP .	90-92
05	اختبارات التكامل المشترك اختبار (pedroni) و (kao)	93
06	نتائج تقرير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي باستخدام طريقة (FMOLS)	94

مـــــقدمة

مقدمة

إن هذا الموضوع الذي سنتناوله في هذه الدراسة يتعلق بالصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي من خلال دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي وذلك من خلال دراسة نظرية وأخرى تطبيقية، حيث يعتبر النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى إليه معظم الدول، بالاعتماد على العديد من محدداته، والتي من بينها الصادرات بوصفها محركا لهذا النمو.

حيث كان لفكرة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي موضوع دراسة للعديد من الاقتصاديين من أجل إبراز الأهمية الخاصة لحجم الصادرات كمؤشر رئيسي لقياس النمو الاقتصادي.

وتعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أنها تزيد من القدرة الإنتاجية للدول فعملية الانفتاح تؤثر عل النمو الاقتصادي في الدول.

ومن جانبها تسعى دول جلس التعاون الخليجي إلى رفع معدل نموها الاقتصادي لتحقيق الازدهار وتلبية حاجيات مجتمعاتها من خلال الاهتمام بموضوع الصادرات.

من خلال ما سبق يسعى هذا البحث إلى اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي الذي حققته دول مجلس التعاون الخليجي (محل الدراسة)، وعليه فإن الإشكالية المطروحة تتمثل في:

ما هو أثر الصادرات على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-2017)؟

وتندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية النمو الاقتصادي وعلاقته بالصادرات؟
- ما هو واقع الصادرات في دول مجلس التعاون الخليجي؟

- ما هو أثر الصادرات على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة؟
- ما هو أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل لدول مجلس التعاون الخليجي؟

فرضيات الدراسة:

- للصادرات آثار إيجابية على النمو الاقتصادي.
- توجد علاقة طويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي.
- نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لدراسة الصادرات على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

أسباب اختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل دراسة أو بحث، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي، حيث يمكن حصرها في ما يلي:

- بحكم أن هذا الموضوع يدخل ضمن تخصصي وفي دائرة اهتمامي البحثية؛
- باعتبار أن الصادرات والنمو الاقتصادي موضوع حساس يشغل الأوضاع الاقتصادية الوطنية؛
- الرغبة في زيادة المعرفة حول أسلوب التحليل القياسي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي لهذه الدول، حيث تهدف إلى تقدر أثر الصادرات على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، ويعتبر موضوع النمو الاقتصادي والصادرات بصفة عامة من الأبحاث التي احتلت حيزا كبيرا من الدراسات الاقتصادية لمعرفة أهمية الصادرات في زيادة معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التقدير الذي يدمج السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية لهذه الدول.

حدود الموضوع:

لقد تم تقسيم حدود الدراسة إلى ثلاث حدود:

- **للحد الموضوعي:** يتمثل في دراسة وتبيان الأثر الموجود للصادرات على النمو الاقتصادي.
- **للحد المكاني:** تدور الدراسة حول دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة).
- **الحد الزمني:** 08 سنوات ملاحظة (من 2010 إلى 2017).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

تحليل وتقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي وذلك لمعرفة أهمية التجارة الخارجية؛

- بيان الأهمية الاقتصادية لكل من النمو الاقتصادي والصادرات؛
- تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي؛
- إبراز أهمية التحليل القياسي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية بانل.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

سيتم معالجة الموضوع محل الدراسة، للإيجاب على تساؤلات مطروحة معتمد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة واعتمدنا على الأسلوب الاستنباطي والمنهج الكمي في الجانب التطبيقي وكذا المنهج الإحصائي الوصفي لدراسة الجوانب المتعلقة بتطور الصادرات والنمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من (2010-2017) باستخدام البرامج الإحصائية المتخصصة مثل: Excel، EVIEWS، STATA.

مرجعية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الكتب والمراجع والرسائل الجامعية المتعلقة بالموضوع إضافة إلى المجالات والمقالات العلمية هذا من ناحية الجانب النظري، أما في ما يخص الجانب التطبيقي (دراسة القياسية) تم الاعتماد على الدروس المرئية المتاحة على الإنترنت.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا خلال إعداد هذا البحث مجموعة من الصعوبات نجملها في ما يلي:

- قلة المراجع الخاصة بموضوع الصادرات.
- نقص البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

هيكل البحث:

لقد اعتمدنا في هذا البحث على ثلاثة فصول:

- بحيث تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للصادرات بصفة عامة، في مبحثين خصصنا الأول للأدبيات النظرية للتصدير وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى دوافع ومحددات التصدير وأهم نظريات.
- بينما تناول الفصل الثاني دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي في مبحثين حيث شمل المبحث الأول على ماهية النمو الاقتصادي، أما الثاني تطرقنا إلى طرق قياس النمو الاقتصادي وأهم نظرياته.
- بينما تناول الفصل الثالث الجانب التطبيقي لقياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بانل) على دول مجلس التعاون الخليجي محل الدراسة خلال الفترة من (2010-2017)، في ثلاثة مباحث خصصنا المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول الطريقة والأدوات المستخدمة، أما الثاني تطرقنا إلى دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة، أما الثالث تم فيه التحليل القياسي لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

الدراسات السابقة:

- دراسة مصطفى بن ساحة، بعنوان أثر الصادرات غير النفطية في الجزائر (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في 2011، هذه الدراسة هي رسالة ماجستير حيث تعرضت لمناقشة إشكالية إلى أي مدى تساهم إستراتيجية تنمية الصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر.
- دراسة فندلي و كروجر (Findlay, 1984 and Krueger,1985) قاما بدراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي لأربع بلدان آسيوية هي: هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان، خلال الفترة (1960 – 1982) حيث تم استخدام معامل ارتباط الرتب، وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.
- أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية دكتورة دولة للباحث وصاف سعيدي جامعة الجزائر 2004 بحيث تحتوي الدراسة على تنمية الصادرات غير النفطية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر، مصر والسعودية من خلال طرح للإشكالية التالية هل يمكن أن تؤثر عملية تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة من خلال التأثير على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية؟ حيث وصل إلى أن اتساع إستراتيجية إخلال الواردات أخفقت في رفع معدلات التنمية الاقتصادية وأن سياسة التوجه الخارجي هي التي تحقق معدلات نمو الاقتصاد.
- أثر تطور الصادرات على التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر– للباحثة بو العام سميرة جامعة الجزائر إنطلاقا من الإشكالية ما هو أثر تطور الصادرات على التنمية الاقتصادية لأي بلد؟ و أن سياسة تنويع الصادرات كانت فاشلة لذا ترى ضرورة توجيه إيرادات الصادرات نحو الاستثمار الصناعي بدل الإستيراد.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي و النظري للصادرات

تمهيد:

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في اقتصاديات مختلف الدول، إذا ليس بإمكان أي دولة العيش بمعزل عن الدول الأخرى.

يعتبر التصدير منذ زمن طويل القضية الأساسية التي أولت لها أهمية كبيرة، وذلك بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في جلب الثروة إمكانية تلبية الحاجات الضرورية من الدول الأخرى، حيث برزت أولى أفكار الماركنتيون في هذا المجال، ثم تلتها مدارس أخرى متعددة أعطت له أهمية كبيرة على غرار المدرسة الكلاسيكية التي قدمت هي الأخرى عدة إسهامات، سعيا منها إلى تطوير نشاط التصدير في العالم باتخاذ عدة سياسات و إستراتيجيات تناسب واقع وإمكانيات الدول.

ومع التطور الكبير الذي أحدثته الثورة الصناعية في بداية القرن الثامن عشر، ظهر مفهوم جديد في مجال التجارة الخارجية يتمثل في التخصص الدولي الذي تدعم بمجموعة من الأفكار والنظريات التي تنادي بتحرير التجارة الخارجية، هذا ما يدفع الدول التي تملك ميزة أكبر من غيرها إلى القيام بعملية التصدير، و استيراد ما تحتاجه من باقي المنتجات.

و بالنظر إلى الدور الذي يلعبه قطاع التصدير في الرفع من معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات وما يصاحبه من تغيرات في أنماط الاستهلاك هذا ما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان.

وتبعا لذلك سنقوم بدراسة هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتصدير.

المبحث الثاني: دوافع و محددات التصدير وأهم نظرياته.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتصدير.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية للتطور الاقتصادي، فهي تمكن كل بلد من الاستفادة بمزايا البلد الآخر في سلعة معينة.

– يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها تعبير عن أهم صور العلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في كل من الصادرات والواردات.

– كما عرفها البعض على أنها: عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[1].

– تعرف التجارة بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية المتمثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة[2].

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية أحد الدعامات الأساسية في البنيان الاقتصادي وقد عرف العالم نشاط التجارة الخارجية من أقدم العصور، ويحدثنا القرآن الكريم عن رحلة التجارة بين مكة و الشام و رحلة التجارة بين مكة و اليمن التي كانت تقوم بهما قريش حيث يقول: " لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ (1) إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (2) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4) " صدق الله العظيم، ويحدثنا التاريخ عن حركة التجارة بين مصر الفرعونية وبين بلاد الصومال و فينيقية وكذلك حركة التجارة بين الغرب والشرق، وقد نمت التجارة الدولية مع

---

[1] مديحة بن زكري بن علو، نصيرة شيبان،(دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري)، مجلة العلوم القانونية، العدد الثالث، الجزائر،2009/09/01، ص385.

[2] فاطمة الزهراء بن زيدان، دراسة تحليلية لحركة التجارة في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2011/2012، ص3.

نمو الحضارة، وكان لظهور الثورة الصناعية وتقدم وسائل النقل والمواصلات، ثم ثورة التكنولوجيا الحديثة أكبر الأثر في النمو المتزايد لحركة التجارة الدولية.

و ليس من شك أن التجارة الخارجية تساعد على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأي بلد من البلاد، فالبلاد تتفاوت فيما بينها من ناحية توافر الموارد الطبيعية والمزايا الاقتصادية في إنتاج السلع والخدمات، فهذه بلد تجود فيها زراعة القطن، وهذه بلد تجود فيها زراعة القمح، والتجارة الخارجية تمكن كل بلد من الاستفادة بمزايا البلد الأخرى في إنتاج سلعة معينة، وهكذا يتمتع العديد من البلاد بمزايا الإنتاج المتوفرة في بلد أخرى، ويتمتع المستهلك في البلاد التي لم تعطها الطبيعة ميزة في إنتاج سلعة معينة بمزايا الإنتاج في البلاد الأخرى.

والتجارة الخارجية بهذا الشكل أداة تقرب المسافات وتجتاز الحدود بين البلاد، و تلغي الفوارق الطبيعية بينها وتضع خيراتها مشاعة لكل البلاد، فعن طريق التجارة الخارجية تستفيد بلادنا بخيرات العالم شرقا وغربا.

ولا تقتصر هذه الفائدة على تنوع السلع والخدمات التي يتمتع بها المستهلك ولكن هناك ميزة أخرى، فقد ترى عدم إنتاج سلعة معينة نظرا لأن إنتاج هذه السلعة يتم في بلد أخرى بتكلفة أقل، وبذلك يركز كل بلد على إنتاج السلع التي يتحقق له فيها ميزة نسبية من ناحية تكاليف الإنتاج، الأمر الذي ينتج عنه إنتاج كميات كبيرة من السلع والتمتع بمزايا نظام الإنتاج الكبير، وبذلك تنخفض تكلفة الإنتاج وتتحسن جودة السلع المنتجة، وهذا يعني بعبارة أخرى ارتفاع في مستوى المعيشة لمواطني البلاد المختلفة.

وينطبق على ما تقدم تمام على الخدمات التي تقدمها بعض البلاد للبعض الآخر، فنجد بعض البلاد تمتلك أسطولا تجاريا ضخما يقدم خدمات للبلاد الأخرى، فنجد بعض البلاد تتميز بخدماتها السياحية والبعض الآخر يقدم خدمات التأمين للعديد من البلاد الأخرى.

و إذا أخذنا حالة السلع الصناعية قد نرى إحدى البلاد تطبق سياسة الاكتفاء الذاتي عليها، وينطبق ذلك بصفة خاصة على حالة السلع الاستهلاكية[1] ولكن ذلك لا يعني تقليل الاستيراد بصفة مطلقة، لأن إنتاج هذه السلع يحتاج إلى استيراد مستلزمات إنتاج وآلات ومعدات.

وعلى أساس ما تقدم فمن المفروض أن يتسع نطاق التبادل التجاري بين الدول المختلفة وما ينتج عن ذلك من مزايا اقتصادية للبلدان المختلفة، غير أن المشاهد فعلا أن الدول المختلفة تعمد إلى وضع القيود على حركة التجارة الدولية، و بصفة خاصة في مجال الواردات، متذرعة في ذلك بأعذار مختلفة، بعضها اقتصادي وبعضها مرتبط باعتبارات سياسية أو الأمن القومي للبلاد، أو حماية المنتجات المحلية أو حماية الاقتصاد القومي من سياسة الإغراق التي يلجأ إليها بعض المنتجين الأجانب مما قد يؤثر على هيكل الإنتاج الوطني[2].

المطلب الثاني: ماهية التصدير.

الفرع الأول: مفهوم التصدير.

لقد تعددت الصيغ المختلفة لتحديد مفهوم التصدير لذا سنتطرق إلى ذكر بعض منها:

- التصدير هو عملية هامة تتدخل في مراحل النشاط التجاري بالمؤسسة الاقتصادية وهو ركيزة تنموية فعالة بالنسبة للدول النامية[3].

[1] حسن أحمد توفيق، التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة1988، ص ص10-11.

2 حسن أحمد توفيق، المرجع نفسه، ص12.

[3] سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية "مدخل استراتيجي"، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،1999، ص40.

- هو تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون وغير المقيمين في البلد[1].
- يعرف الاقتصادي عبد المهدي عادل أن التصدير: "عملية تقوم على بيع وإرسال خدمات وطنية إلى الخارج"[2].

الفرع الثاني: أهمية التصدير:

وتتجلى أهمية التصدر من خلال ما يلي:

1. محرك للإنتاج: حيث أن أي مشروع لا يقبل التوسع في إنتاجه ما لم يتوفر الطلب القادر على امتصاصه، والعكس إذ كان هناك قصور في الطلب المحلي عند إنتاجه.
2. بناء الطاقات الإنتاجية: عن طريق تمويل شراء السلع الوسيطية بالصرف الأجنبي.
3. استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة: تعتبر الصادرات الأداة المثلى لاستغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة بالشكل الذي يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج، وزيادة معدلات العائد الاقتصادي عن طريق زيادة قدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية.
4. محدد للاستثمار: تمثل الصادرات مصدرا أساسيا من مصادر تمويل الواردات الوسيطية، التي بدورها تعتبر أحد محددات الاستثمار في الدول النامية.
5. التخلص من الإختلالات الهيكلية: على أساس أن الأداء التصديري هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني و أن الصادرات هي القائد والرائد للتنمية.

---

[1] حشمة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة–دراسة حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2012–2013، ص50.

[2] عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون، بيروت1980، ص141.

6. يساهم في التقليل من حدة البطالة: حيث كلما زادت الصادرات زادت الطاقة الإنتاجية و زاد الطلب على العمالة،مما يؤدي إلى انخفاض البطالة.
7. زيادة النقد الأجنبي لدى الدولة: حيث أن الزيادة في الإنتاج من أجل التصدير يساعد في زيادة النقد الأجنبي المتاح لدى الدولة، لأن إستراتيجية التصدير تؤدي إلى نمو سريع مما يؤدي إلى توفر النقد الأجنبي، كما تؤدي إلى رفع السقف الائتماني للدولة و تحسين موقفها في مواجهة الصعوبات المالية الخارجية[1].

الفرع الثالث: أهداف الصادرات: للتصدير عدة أهداف نذكر منها:

أ. الأهداف المرتبطة بالإستراتيجية التجارية وهي:

- تجاوز السوق الوطنية المشبعة.
- توفير جغرافي للمخاطر.
- التكيف مع المنافسة.
- التواجد في السوق الدولية.

ب. الأهداف المرتبطة بالجانب المالي وهي:

- الزيادة في رقم الأعمال.
- رفع هوامش المردودية و الإيرادات المالية.
- رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.
- تسمح المنافسة من الرفع م فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

ج. الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج.

- تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة.
- استغلال الامتيازات المتوفرة.

[1] ناصر دادي عدون، "اقتصاد المؤسسة"، دار المحمدية، الجزائر، 1998، ص43.

- نقص الكلفة الإنتاجية.
- الرفع من جهود البحث والتطوير[1].

المبحث الثاني: دوافع ومحددات التصدير وأهم نظرياته.

المطلب الأول: دوافع ومحددات التصدير.

1. دوافع التصدير:

يمكن تحديد دوافع التصدير بالآتي:

- تشجيع إدارة المنشأة على ممارسة نشاط التصدير.
- تحقيق مردود مناسب من تسويق المنتج في الأسواق الخارجية.
- الإفادة من وفورات الحجم الكبير في التسويق.
- الإفادة من التميز بتسويق منتج وحيد وتكنولوجيا متميزة في إنتاجه وتشغيله.
- تنوع مخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية.
- تصريف خارجي لسلع موسمية الإنتاج والاستخدام.
- تشغيل طاقات وموارد فائضة ومعطلة.
- اغتنام فرص تسويق خارجية تحقق مردودا مشجعا من الإفادة منها.
- تغيير وكلاء المنشأة في الأسواق الخارجية، و القرب من الزبائن.
- تنفيذ طلبات معلقة لم تتوفر إمكانية الإيفاء بها.
- صغر السوق المحلية غير القادرة على استيعاب السلع المنتجة محليا.
- ركود أو تدهور الطلب في السوق المحلية وإقدام المنشأة على إيجاد منافذ خارجية لتصريف منتجاتها[2].

[1] حشمة عبد الحميد، المرجع السابق، ص51.

[2] بديع جميل قدو، التسويق الدولي، دار المسيرة، الطبعة الأولى،عمان، 2009، ص52.

2. محددات التصدير: رغم أهمية التصدير للبلد، سكانا و منشآت واقتصاد وطني، إلا أن هذا النشاط لا تخلو ممارسته من محددات تواجد عند بدء التصدير و أثنائه.

فمن المحددات عند بدء التصدير:

- عدم كفاية الممولين والمعلومات المطلوبة عن فرص التصدير.
- قلة الاتصالات الخارجية والالتزامات التصديرية.
- محدودية رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التصدير.
- محدودية الطاقة الإنتاجية وقنوات التوزيع الخارجي.
- تأكيد إدارة المنشأة على ضرورة تطوير فرص التسويق المحلي.
- ارتفاع تكاليف التصدير والتعرض للمخاطر التجارية والسياسية[1].

المطلب الثاني: أهم نظريات التصدير.

نتطرق فيه على أهم النظريات التي أسهمت في تطوير عملية التصدير بالبدء بالنظرية التجارية ثم الكلاسيكية وأخيرا النظرية الحديثة، وذلك كما يلي:

سياسة التصدير عند التجاريين:

أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفسية للأمة هي التجارة الخارجية كما تدعو إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية وذلك بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ورأوا أن التجارة الخارجية تجلب أكبر قدر من المنافع للدولة وتحد من الأضرار والخسائر وذلك بتحقيق ميزان تجاري موجب من خلال تقليل الواردات وتنمية الصادرات، وذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في انتعاش الصادرات وتقييد الواردات من الخارج ولابد من تحقيق فائض مستمر في الصادرات لتعزيز القدرة الشرائية.

[1] بديع جميل قدو، المرجع السابق، ص53.

وبذلك وجد التجاريون في التجارة الخارجية بصفة عامة والتصدير بصفة خاصة، أداة فعالة لزيادة الثروة، فقد نادى التجاريون بوجوب تدخل الدولة عن طريق سياسة حمائية في مجال الاستيراد وسياسة تصنيع واسعة وكذا تشجيع إقامة صناعات موجهة قصد تكثيف عمليات التصدير.

وتتبلور سياسة التصدير حسب التجاريون في تشجيع الصادرات من السلع المصنوعة بكافة الوسائل الممكنة و العمل على اكتساب أسواق خارجية جديدة بدعم من الدولة، وقد تحققت هذه السياسة في كل من فرنسا وإنجلترا على الخصوص، فقامت فرنسا بتشجيع الصناعة فزاد الإنتاج وانتشر البيع في الأسواق الخارجية عن طريق سياسة الوزير كولبير الذي اتبع نظام حماية جمركية، وتشجيع الصناعة الوطنية[1].

بينما إنجلترا اعتمدت بشكل خاص على التوسع الاقتصادي في التجارة الخارجية و اتخذت تدابير أخرى كقوانين (الملاحة) إعفاء البضائع المصدرة من الضرائب، وزيادة الضرائب الجمركية على السلع المستوردة من العالم الخارجي .ورغم الانتقادات الموجهة للتجاريين في تلك الفترة، إلاّ أنها ظلت دروسا يقتدى بها في العديد من الدول.

الصادرات في الفكر الكلاسيكي:

حسب نظرية حرية التبادل تعتبر التجارة الخارجية بصفة عامة والتصدير بصفة خاصة، عامل لتحقيق الرفاهية الجماعية مع العلم أن أنصار حرية التبادل يعارضون بصفة كلية أراء النظرية التجارية وحسب آدم سميث فإن تقسيم العمل يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة نسبية، ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها بينها وبين دول أخرى . لقد ثار التساؤل عما سيكون عليه الحال، إذا كان هناك دول محرومة من كل ميزة مطلقة في

[1] بن عربية مونية، التسويق الدولي ودوره في عملية التصدير خارج قطاع المحروقات–دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر قالمة–، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014–2015، ص11.

إنتاج أي سلعة ما إذا قورنت بالدول الأخرى ؟ أم أنه يتعين عليها الدخول إلى معترك الحياة الاقتصادية الدولية ؟ الواقع أن تحليل آدم سميث لم يجب على هذا التساؤل فأجاب ريكاردو في نظريته المعروفة باسم نظرية التكاليف النسبية وتتلخص على أنه إذا سادت حرية التجارة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتج في الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، وذهب تحليل ريكاردو إلى أبعد من ذلك بحيث أوضح أن ظروف الإنتاج حتى لو كانت في صالح دولة معينة بالنسبة لجميع السلع محل الدراسة فإن كل دولة في هذه الحالة سوف تتخصص في إنتاج سلعة ذات نسبة أكبر و ذات مساوئ نسبية أقل.

وقد توقفت ريكاردو عند هذا الحد من التحليل ليتابعه جون ستيورات ميل في 1848 في قانون القيم الدولية بحيث يعتبر أن في أي دولة تتوقف قيمة السلعة الأجنبية على قيمة المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلها وتوصل إلى أن كل الأطراف تستفيد من التجارة، لكن الدول الفقيرة الأكثر استفادة لإنتاجها المواد الأولية التي ستصبح محل طلب كثيف على المستوى الدولي . ظلت هذه النظرية في محلها حتى 1919 أين جاء كل من هكشر و أولين بفرضيات أكثر توسعا، حيث حاولت هذه النظرية الإجابة على السؤالين: لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدول ؟ فأجابت هذه النظرية عن طريق نظرية "وفرة عناصر الإنتاج" و الثانية" تعادل أسعار عناصر الإنتاج" فبالنسبة لنظرية وفرة عناصر الإنتاج فإنها تنص على تخصص كل دولة في إنتاج وتبادل السلع التي تتطلب بدرجة كبيرة عناصر الإنتاج المتوفرة لديها وتستورد المنتجات التي تحتاج إنتاجها إلى عنصر الإنتاج النادر معنى ذلك[1] أن الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تقوم بتصدير السلع الكثيفة في عنصر رأس المال . أما بالنسبة للنظرية الثانية "نظرية " التعادل فتنص على أن التجارة الدولية تؤدي إلى تعادل العوائد النسبية والمطلقة لعناصر الإنتاج المتجانسة بين دول العالم، معنى ذلك أن

[1] بن عربية مونية، المرجع السابق، ص12.

حرية التجارة الدولية تنوب عن حرية حركة عناصر الإنتاج في إحداث تعادل على المستوى العالمي .وتعتبر الدراسة التي أجراها ليونتيف في 1953 دعما للنموذج عوائد تلك العناصر المتجانسة على مستوى العالمي، وهذا بالرغم من توصلها لنتائج توضح أن و م أ مصدرة أساسا للسلع كثيفة العمل ومستوردة للسلع كثيفة رأس المال وتفسير ذلك هو أن إنتاجية العمل في و م أ أعلى من إنتاجية الدول الأوربية.

الصادرات في الفكر الحديث :

ظهر عدد من الاقتصاديين يحملون وجهة نظر مغايرة إزاء دور الصادرات منهم : MARX.NURKS.MYRDALحيث أشار ماركس إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية في ظل سيطرة الدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية، بينما يرى مردال أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أيضا أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل على تعزيز مقام الدول المتقدمة، ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، وبالتالي يشير ميرال إلى أن التجارة الخارجية التي تؤدي إلى الركود الاقتصادي، أما نوركس فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لزيادة النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا و أستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين . كما أكد ضرورة الاهتمام بهذا الجانب من طرف الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجية على مواد التصدير سلعة غير مواتية، و إزاء ذلك بين تشاؤمه بقيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول

النامية و ذلك نتيجة عراقيل في أسواق الدول المتقدمة، هذا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة.[1]

[1] بن عربية مونية، المرجع السابق، ص13.

خلاصة الفصل:

لم تم التطرق في هذا الفصل إلى الصادرات والمفاهيم الأساسية المرتبطة بها، من خلال تحليلنا للإطار النظري للصادرات حيث تطرقنا فيه لمفهوم التصدير وأهمته، وكذلك أهدافه ودوافعه ومحدداته.

كما تطرقنا أيضا إلى نظريات التصدير حيث أن للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة، وهو أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق، الذي يعد أهم عنصر للنفوذ إلى الخارج.

الفصل الثاني :

دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي

تمهيد

تمثل مشكلة النمو الاقتصادي في الوقت الراهن إحدى أهم المشاكل الرئيسية التي تواجه دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث تسعى مختلف دول العالم المتقدمة والمتخلفة إلى تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي الذي تصاحبه تغيرات اقتصادية عديدة ولذلك من الصعوبة تحديد مفهوم دقيق للنمو الاقتصادي لكونه يخضع لعوامل وأنماط بالغة التعقيد.

وعلى الرغم من أن أكثر التعاريف قبولا للنمو الاقتصادي والتي تركز على قدرة الاقتصاد على زيادة السلع والخدمات بصفة استمرارية، يرى بعض الباحثين أن ظاهرة الزيادة المستمرة في الناتج لابد وأن تصاحبها مجموعة من التغيرات النوعية والكمية في البنى المختلفة للاقتصاد والمجتمع.

كما يعتبر النمو الاقتصادي من المواضيع التي استحوذت على جزء كبير من الدراسة والاهتمامات من طرف الاقتصاديين والباحثين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة سعيا من طرف هذه الدول إلى زيادة حجم النمو الاقتصادي وبالتالي يعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية.

وتبعا لذلك سنقوم بدراسة هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى مبحثين:

- المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي وأهم نظرياته.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

لقد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي نذكر منها:

- يعرف بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[1].
- يعرف عموما بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[2].
- هو عملية اقتصادية تأخذ في عين الاعتبار الزيادة التي تطرأ على الدخل القومي الحقيق والتغيرات الخاصة التي تصاحب هذه الزيادة في الرفاهية أو الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.
- هو مقدار الزيادة الحقيقية التي تحدث في صافي الناتج القومي في مجتمع معين خلال فترة زمنية معينة[3].
- الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين فترتين بعبارة أخرى يشير هذا المفهوم إلى معدل نمو الاقتصاد عبر الزمن[4].

---

[1] أشواق بن قدور، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص63.

[2] Jean Arrons, les théories de la croissance, Paris edition du seuil, 1999, p9 .

[3] فرهاد محمد علي الأهدان، التنمية الاقتصادية الشاملة، مطابع دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، مصر،ص ص64-65.

[4] جاسم أحمد سلو الارتوشي، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للفترة 1996-2010، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد5، العدد الأول، الجزائر، جانفي 2015، ص201.

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي.

هناك ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي وهي:

1. النمو التلقائي أو الطبيعي spontaneous growth: ذلك الذي ينتج من القوى الذاتية المتاحة للاقتصاد دون الالتجاء إلى التخطيط على المستوى القومي، وعادة فإن مثل هذا النمو يكون بطيئا بالرغم من تعرضه في بعض الأحيان لتقلبات عنيفة في الفترة[1].
2. النمو العابر transiment growth: فكما هو واضح من اسمه ليس لديه صفة الثبات وإنما يأتي استجابة لوجود عوامل طارئة، عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تنتهي وبانتمائها ينتهي النمو الذي أحدثته.

ألا أن أثر هذا النمو يكون محدودا بسبب جمود الإطار الاجتماعي والثقافي في هذه الدول.

3. النمو المخطط planned growth: فهو يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع ولذا ترتبط فاعليته ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجماهير في عملية التخطيط[2].

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي.

1. **حجم ونوعية الموارد البشرية:** يمكن قياس النمو الاقتصادي بواسطة تطور معدل الدخل الحقيقي للفرد حيث:

متوسط الدخل الحقيقي للفرد= الدخل القومي الإجمالي الحقيقي/عدد السكان

---

[1] محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية المتوازنة "دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص28.

[2] محمود يونس محمد وعبد المنعم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الأولى، كلية التجارة بجامعتي الإسكندرية وبيروت، ص ص403-404.

وهكذا فكلما كانت الزيادة في الدخل القومي أكبر من الزيادة في السكان، كانت الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد أكبر، وهذا يتطلب أن يكون: النمو في متوسط دخل الفرد> النمو في معدل زيادة السكان. إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوة العاملة، أي زيادة نسبة عدد السكان القادرين على العمل والراغبين فيه إلى إجمالي عدد السكان،

أي أن:

نسبة القوى العاملة = عدد السكان في سن العمل والقادرين عليه/ عدد السكان

وليس العبرة بنسبة القوة العاملة فقط، وإنما المهم هو كفاءة هذه القوة العاملة مما يتطلب رفع مستوى تعليمهم ومستواهم الصحي والتدريبي، والاهتمام بمستوى التنظيم والإدارة ونوعية الآلات المستخدمة في الإنتاج[1].

2. **حجم ونوعية الموارد الطبيعية:** يعتمد الإنتاج وكذلك النمو الاقتصادي في اقتصاد ما, على كمية ونوعية موارده الطبيعية، مثل درجة خصوبة التربة ووفرة المعادن ومصادر المياه ومساحة الغابات وغير ذلك.

فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ومن المعلوم أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية للمجتمع ليست ثابتة فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف موارد جديدة أو يطور الموارد الموجودة ويحسن نوعيتها (كالآلات والأراضي الزراعية مثلا) وذلك بمزيد من الاستثمار خاصة في مجال البحث العلمي.

3. **التراكم الرأسمالي:** ونعني به الاستثمار الجديد، أي عدم استهلاك جزء من إنتاج الاقتصاد القومي وتوجيهه لبناء طاقات إنتاجية. أي بناء مشروعات البنية الأساسية

[1] أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية و الاقتصادية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014، ص ص21-22.

كالطرق والجسور والسدود ومشروعات الري والصرف، وكذلك إقامة المصانع والمنشآت بما تحتويه من آلات ومعدات وتجهيزات فنية، كل ذلك بهدف المساهمة في النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي.

4. **التقدم العلمي والتكنولوجي:** هذا العامل يعتبر من أهم العوامل التي تحدد حجم ومعدل النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية. ولعل المخترعات التي حدثت في القرنين(18،19) في كل من إنجلترا والولايات المتحدة وما صاحبها من نمو اقتصادي لخير دليل على ما نقول. كما أنه في الوقت الحالي أصبح التقدم العلمي والتكنولوجي دور كبير في النمو الاقتصادي، وأصبحت الدول التي "تعرف" تحقق نموا اقتصاديا أكبر وأسرع من الدول التي تملك" مجرد الموارد الطبيعية أو الموارد البشرية".

5. **عوامل اجتماعية ومؤسسية:** فالنمو الاقتصادي يتطلب توافر مؤسسات مصرفية متطورة لتمويل الأنشطة الاقتصادية، كما يتطلب تعليما عصريا قائما على البحث والتطوير أكثر من مجرد التلقين، كما يتطلب الاستقرار السياسي والاجتماعي وتماسك نسيج المجتمع[1].

[1] أحمد جابر بدران، المرجع السابق، ص ص23 –24.

المبحث الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي وأهم نظرياته.

المطلب الأول: طرق قياس النمو الاقتصادي.

إن النمو الاقتصادي هو مؤشر عن واقع الأداء الاقتصادي، حيث من خلاله تتبين العلاقة بين مدخلات ومخرجات الاقتصاد، ومن هذا الأساس تنطلق أهمية قياس النمو الاقتصادي حيث عادة تستعمل معيارين أساسين لهذا الدخل.

أ. الناتج الوطني الخام:

هو قيمة مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة تستثني السلع الوسيطية (السلع المستخدمة في إنتاج سلع أخرى) وهو يأخذ في الحسبان إنتاج المواطنين المقيمين، بما في ذلك قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل أولئك الذين يقيمون خارج البلاد وهو الأكثر شيوعا في حساب الدخل أي عوامل إنتاج ذات جنسية مقيمة سواء موجودة في الاقتصاد المحلي أو في الخارج.

ب. الناتج الداخلي الخام:

يشبه الناتج المحلي الخام إن لم يكن ذلك بإدراج جميع الإنتاج داخل البلاد بحيث وضعت أصولها من قبل مقيمين أجانب ولكن باستثناء قيمة الإنتاج من المواطنين الذين يعيشون في الخارج، أي من طرف عوامل إنتاج مقيمة والتي تتكون من عوامل وطنية وأخرى خارجية.

– إن الناتج المحلي الخام والناتج الداخلي الخام مقسوم على إجمالي حجم السكان يقيس لنا الدخل الفردي[1].

[1] عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2015–2016، ص61.

ج. الناتج الداخلي الخام الحقيقي والاسمي:

يقيس الناتج الداخل الخام الاسمي الناتج بالأسعار القائمة عند الحصول على الدخل. و بما أنه يمثل كميات مادية من الناتج والتي ينتج عنها منفعة الأفراد ورفاهيتهم، فإنه يمكن أن يتسبب في عدم فهم عمل الاقتصاد وتقييم أداءه إذا ما أخذ به على هذا النحو.

وفي المقابل فإن النتاج الدداخلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة يأخذ التضخم بعن الإعتبار حيث يتم قياسه لسنوات مختلفة وبالأسعار القائمة في سنة معينة تسمى سنة الأساس.

إذن الناتج الداخلي الاسمي هو قيمة مجموع السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الجارية ولقياس رفاهية الاقتصاد بطريقة صحيحة يجب أن نقيس حجم الإنتاج مع الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات التغيير في الأسعار.

وهذا ما يسميه الاقتصاديين بالناتج الداخلي الخام الحقيقي وهو قيمة مجموع السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الثابتة.

إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردي لأي اقتصاد وطني غالبا ما يستعمل بوصفه مؤشرا لمعدل مستوى معيشة الأفراد في البلد والنمو الاقتصادي[1].

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

1- النظرية الكلاسيكية: تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث وديفيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم رأى مالتوس حول السكان[2].

[1] عدة أسماء،المرجع السابق، ص62.

[2] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 1999، مصر، ص69.

كما أبدى الكلاسيك اهتماما كبيرا لنمو الفائض الاقتصادي، فقاموا بالربط ما بين عمل الجهاز الاقتصادي في أي فترة زمنية وعملية النمو الاقتصادي على الأمد البعيد، وبذلك انصب بحثهم على جميع العوامل التي تصوروا تأثيرها الكبير على تحديد النمو في المدى البعيد.

أ. نظرية آدم سميث (Adam Smith):

لا يعتبر "سميث" القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، غير أنه يعترف أن القطاع الزراعي هو قطاع أساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث هذه الأهمية تتمثل في حاجة سكان المدن للمواد الغذائية التي يوفرها القطاع[1].

بالإضافة إلى ما سبق، يرى "سميث" أنه هناك عاملا آخر يؤثر على النمو، وهو عامل تراكم رأس المال ومصدره ادخار الطبقة الرأسمالية، مع توفير بيئة ملائمة تسمح لدفع عملية النمو والمتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية واهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة، وتطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات للدولة، حيث بتوفر هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل وتكوين رأس المال الذي يأتي من فائض أرباح الطبقة الرأسمالية، فيتحول بدوره إلى استثمارات تعمل على زيادة الطلب على العمال، فينتج عنه زيادة في معدل نمو السكان وبالتالي يتجه النمو الاقتصادي في المجتمع في هذه المرحلة نحو الصعود التراكمي والذي يؤدي إلى ركود نظرا لتناقص المردودية في القطاع الزراعي.

[1] صدر الدين صوايلي، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 2006/2005، ص31.

غير أن هذا الركود يكون صاحبا لحالة توازن يكون فيها المجتمع، ثم يبدأ بعدها في النمو مرة ثانية[1].

ب. دايفيد ريكاردو (David Ricardo):

يعتبر ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الريع والأجور والتجارة الخارجية.

و يرى ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها خضع لقانون الغلة المتناقصة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك.

و لهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حاله الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة (stationary)[2] .

يعطي كذلك دايفيد ريكاردو أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية، الثقافية، الأجهزة التنظيمية في المجتمع والاستقرار السياسي.

كذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح له من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل[3].

---

[1] أشواق بن قدور، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص71.

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية. دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص58.

[3] أشواق بن قدور، المرجع السابق، ص72.

ج. نظرية روبرت مالثوس (robert malthus):

إن أفكار وأطروحات مالثوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون الذي يقول أن العرض يخلق الطلب (say).

و يرى مالثوس بأنه على الطلب أن ينمو بالتناسب مع إمكانية الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك.

وقد ركز مالثوس على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية.

وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح مالثوس في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي[1].

2- النظرية الكلاسيكية المحدثة:

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (1870) تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد.

وأصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيس للاقتصاد الكلاسيكي المحدث والذي طوره كل من(Jevons) و(Menget) و(Walras) وقد عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحدية (Marginalist school).

وقد ركز هؤلاء الاقتصاديون على دور الطلب المستند إلى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع بدلا من دور العرض المستند إلى نفقة الإنتاج، كما زعم الاقتصاديون الكلاسيك.

[1] مدحت القريشي، المرجع السابق، ص ص 59-60.

ثم جاء بعد ذلك (Alfred marshall) والذي جمع كلا من جانب الطلب وجانب العرض لتحديدي التوازن والقيمة، كما أضاف إلى أفكار هذه المدرسة العديد من الأفكار المهمة الأخرى لتتحول بعدها إلى ما عرف بالنظرية الكلاسيكية المحدثة.

حيث قدم (Marshall) أسلوب التوازن الجزئي كأداة للتحليل الاقتصادي، وكذلك استخدام فكرة التوازن في حالتي المنافسة التامة والاحتكار، وكذلك فكرة توزيع الدخل القومي بين الأجور والريع والأرباح والفائدة إضافة إلى إدخال عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي وفكرة الوفورات الخارجية[1].

وكان للاكتشافات في الفنون الإنتاجية والموارد الطبيعية في القرن التاسع عشر أثر كبير على الفكر الاقتصادي والذي ظهرت ملامحه كما يأتي:

- تحقيق معدل نمو مرتفع.
- تحقيق إمكانيات النمو المستمر باستخدام الفن الإنتاجي المتقدم.
- ارتفاع الأجور فوق مستوى الكفاف.
- استمرار ارتفاع معدلات الأرباح.
- إن الريع لم يمثل حصة متزايدة من الدخل القومي.
- تضائل فرص الركود الاقتصادي.

إن معظم هذه الحقائق تتعارض مع ما توقعته المدرسة الكلاسيكية، لذلك بدأت تظهر الأفكار الكلاسيكية المحدثة والتي تؤكد على:

- الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد أخذ يتلاشى.
- أن حجم السكان لا يتغير مع التغيير في الدخل الفردي.
- أن حجم التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى تكوين رأس المال.

[1] مدحت القريشي، المرجع السابق، ص66.

- أن حجم السكان وحجم رأس المال ومستوى الفن الإنتاجي، والتي تؤثر في معدل النمو، تتحدد بواسطة قوى ينظر لها أنها خارج مجال علم الاقتصاد.
- التركيز على مشكلات الأجل القصير، على عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على الأجل الطويل.
- واستنادا على ما سبق فإن نمط التنمية هو الذي يتحقق من خلال توزيع أكثر كفاءة لموارد معينة.

وتبرز عملية تكوين رأس المال (Capital Formation) في النظرية الكلاسيكية المحدثة كأحد أهم ما جاءت به هذه النظرية من خلال علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي، حيث تم افتراض إمكانية الإحلال (Substitution) بين رأس المال العمل، وهذا يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وبذلك تحررت نظرية رأس المال من نظرية السكان[1].

وترى هذه النظرية أن تكون رأس المال يعتمد على الادخار وأن الادخار يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة (علاقة عكسية) والإنتاجية الحدية لرأس المال (Marginal Productivity of capital) ومن العوامل الأخرى المشجعة لتوسيع الإنتاج هي السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية.

ومن العوامل الأخرى المشجعة لتوسيع الإنتاج هي السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية. وأن التنمية عملية مستمرة تدريجية ومتناغمة وتراكمية.

أهم أفكار النظرية:

- في الأمد الطويل يتحدد معدل نمو الإنتاج بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفوءة، أي بمعدل نمو قوة العمل زائدا معدل نمو إنتاجية العمل، والمحددة خارج

[1] مدحت القريشي، المرجع السابق، ص67.

النموذج (Exogenous) مثل معدل النمو الطبيعي عند(Harrod)، وأن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار. ويعود ذلك إلى أن المعدل الأعلى للادخار أو الاستثمار يتم تعويضه من قبل معدل أعلى لنسبة رأس المال للناتج (k/Y) أو معدل أوطأ لإنتاجية رأس المال (V/k)، وذلك بسبب الفرضية الكلاسيكية المحدثة الخاصة يتناقص عوائد رأس المال.

- أن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، وذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير إيجابيا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبيا مع معدل نمو السكان.
- عند وجود تفضيلات معطاة للادخار(بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج) لدى بلدان العالم، سون تكو هناك علاقة سالبة لدى البلدان المذكورة فيما بينk/L و V/K بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، الأمر الذي يقود إلى تلاقي (Convergence) بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة[1].

3- النظرية الكينزية:

تعتبر النظرية الكينزية أول نظرية شاملة و متكاملة للاقتصاد الكلي ، تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل و الانتاج و الاستخدام في الاقتصاد النقدي.

حيث تظهر أهم المنطلقات و الفرضيات التي استندت إليها النظرية الكينزية:

- إن الطلب على النقود لا يقتصر على أغراض التبادل و تغطية المصروفات المتوقعة و غير المتوقعة و إنما يتضمن أغراض أخرى بحكم وظيفتها كمستودع للقيمة و التي تتمثل في الطلب على النقود لأغراض المضاربة في الأسواق المالية.

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص68.

– لقد رفض النموذج الكينزي قانون المنافذ و القائل بأن العرض يخلق معه الطلب، و ما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم و المستمر عند مستوى العمالة الكاملة.

– يؤكد كينز في تحليله على أن معدل الفائدة هو متغير نقدي حيث يمثل سعر الفائدة تكلفة اقتراض الأموال لأغراض الاستثمار، لذا فإن الانخفاض يشجع المستثمرين على زيادة إنفاقهم الاستثماري و ارتفاعها يجعل تكلفة الاستثمار ترتفع فتقلل من الإنفاق الاستثماري الخاص.[1]

4- نظرية النمو الداخلية (المعاصرة):

تؤسس نظرية النمو الداخلي للعلاقات الايجابية بين التجارة الدولية و النمو الاقتصادي طويل الأجل و التنمية فهي تبحث في تقليص العوائق التجارية، وتسرع معدلات النمو الاقتصادي و التنمية في الأجل الطويل، من خلال استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع و زيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث و التطوير و تحقيق اقتصاديات الحجم في الانتاج، و تقليل تشوهات الأسعار بالشكل الذي يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية، و تحقيق تخصص و كفاءة أكبر في انتاج المدخلات الوسيطية و تقديم منتجات و خدمات جديدة.

بناء على ذلك و مع منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ظهر فكر مستقل عن تلك الافتراضات.

فمثلا ركز P.Romer على أهمية البحث و التطوير، بينما ركز Lucas على رأس المال البشري في بناء نموذجه، في حين ركز Barro على البنى التحتية و النفقات الحومية و ركز آخرون على الانفتاح الاقتصادي و دوره في النمو الاقتصادي.

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص15.

- نموذج Barro (1990) :

يبين هذا النموذج أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الانتاج الخاص، و تستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجنا إلى المنتجين الخواص.

و يفترض أن دالة الانتاج للمؤسسة تأخذ الشكل التالي :[1]

$$Ai^{1-a}K_i^a G^{1-a} \rightarrow 0 < a < 1 \dots\dots (1) Y_i$$

حيث: المردودية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة ، أما المردودية المشتركة لرأس المال و النفقات العمومية فهي ثابتة مع افتراض ثبات L . و بالنسبة للمؤسسات فالنفقات العمومية تعتبر بالنسبة لها عوامل إنتاج خارجية معطاة و بدون تكلفة و تمويلها يكون من خلال الاقتطاعات الجبائية.

يعتمد نموذج بارو في النتائج التي توصل إليها على المعادلة التوازنية بالنسبة لسوق السلع و الخدمات:

$$Y = C + I + G = C + K + \delta K + G \dots\dots (2)$$

حيث أن I : الاستثمار و C الاستهلاك و G الانفاق الحكومي الكلي بمعدل ثابت t إذن:

$$T = G = tY$$

و بالتالي يكون الدخل المتاح بالنسبة للعائلات $(1-t)Y$ و بناء على ذلك فإن دالة الاستهلاك تصبح على الشكل التالي:

$$C = (1-S)(1-t)Y \dots\dots (3)$$

و بتعويض المعادلة المعادلة (3) في المعادلة (2) تصبح لدينا:

$$Y = (1-S)(1-t)Y + K + G + K\delta \dots\dots (4)$$

و بما أن : $T = G = tY$ فإن المعادلة (4) تصبح على الشكل التالي:

[1] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر 1989 -2012 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود و مالية، 2014-2015 ، ص59.

$$(1-S)(1-t)Y + K + G + tY + K\delta Y => Y - (1-S)(1-t)$$
$$Y - tY = K\delta => Y\frac{K+\delta K}{S(1-t)} \dots\dots(5)$$

و بتعويض tY مكان G في المعالة رقم (1) فنحصل على المعادلة التالية:

$$Y = AK^a.L^{1-a}.t^{1-a}Y_{1-a}^{1-a}AL^{1-a}K^a(tY)^{1-a}$$
$$= AL^{1-a}.K^a.t^{1-a}Y^a$$
$$=> Y = A^{\frac{1}{a}}.K.L^{\frac{1-a}{a}}.t^{\frac{1-a}{a}} \dots\dots(6)$$

و بمساواة المعادلة (6) مع المعادلة (5) نجد أن :

$$\frac{K^* + \delta K}{\delta(1-t)} = (\frac{1}{AaK.L})^{\frac{1-a}{a}}t^{\frac{1-a}{a}} => \frac{K^* + \delta K}{K.S(1-t)} = A^{\frac{1}{a}}.L^{\frac{1-a}{a}}t^{\frac{1-a}{a}}$$
$$=> \frac{K^*}{K} = S(1-t).A^{\frac{1}{a}}L^{\frac{1-a}{a}}.t^{\frac{1-a}{a}}.\delta \dots\dots(7)$$

بما أن الدولة تقوم بتحديد معدل الضريبة الذي يسمح لها بتحديد حجم الانفاق الكلي و معدل النمو للاقتصاد، أي معدل الضريبة الذي يعظم النمو و ذلك وفق العلاقة التالية:

$$\left[-t\frac{1-a}{a} + \frac{1+a}{a}(1-t)t^{\frac{1-a}{a}}\right]SAL^{\frac{1-a}{a}} = 0\,\frac{\delta[\frac{k^*}{K}]}{\delta t}$$

وتدل هذه البراهين المتعلقة بحساب معدلات النمو، و التي يقتضي فرض معدلات معينة من الضرائب، و كذلك ترشيد النفقات المتعلقة بالمنشأة القاعدية، تبعا لذلك يقتضي تدخل حتى للسلطات العمومية، من أجل تحقيق معدلات نمو مثالية وفق سياسة اقتصادية رشيدة[1].

- نموذج Rebelo 1991:

إن الحفاظ على المعدلات المرتفعة للنمو في المدى البعيد هو الذي أرق الاقتصاديين النيولاسيك و ذلك بسبب تناقص الانتاجية الحدية و خاصة رأس المال، و لهذا افترض

[1] ضيف أحمد، المرجع السابق، ص ص 60، 61.

Rebelo 1991 في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الانتاجية الحدية أي $(\alpha = 1)$ ، و التي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:

$$Y = AK \dots\dots (1)$$

حيث A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، بينما تمثل K رصيد رأس المال الموسع (المادي و البشري).

إن دالة الانتاج في نموذج AK تجعل من الانتاجية الحدية لرأس المال ثابتة و مساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم A.

ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع آلية لجلب الوافرات الخارجية و التحسينات الانتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال، و هذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توافق.

أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل Solow كما يلي :

$$Y = SY - SK \dots\dots (2)$$

وحيث عدد السكان ثابت أي : $(L^* = nl = 0)$[1].

و من العلاقة (1) و (2) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{Y'}{Y} = \delta A - S \dots\dots (3)$$

$$\frac{K'}{K} = \delta A - S \dots\dots (4) \quad \text{أو}$$

$$\frac{K'}{K} = \delta \frac{Y}{K} - S \dots\dots (5) \quad \text{أو}$$

[1] كيداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية قياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، 2012-2013، ص53.

حيث أن Y حجم الانتاج بينما δ هي معدل الادخار، لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي في نموذج AK.[1]

– انتقادات النظرية الحديثة (الداخلية):

تعاني نظرية النمو الجديدة من نقص مهم و هو أنها بقيت معتمدة على عدد من افتراضات النموذج الكلاسيكي الجديد و تلك الافتراضات غالبا ما تكون غير ملائمة لاقتصاديات الدول النامية، على سبيل المثال إن نظرية النمو الجديدة تفترض أن هناك قطاع انتاج وحيد أو كل القطاعات متشابهة وهذا لا يسمح لإعادة تخصيص العمل و رأس المال بين القطاعات التي يحصل فيها تحولا خلال عملية التغيير الهيكلي (*Structure change*) من أجل توليد النمو.

و من ناحية أخرى فإن النمو الاقتصادي في الدول النامية عادة ما يكون معاقا بسبب عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف و فقر الهياكل الارتكازية و من الهياكل المؤسسية غير الكافية و نواقص أسواق رأس المال و أسواق السلع.

إن حالات عدم الكفاءة المتخصصة شائعة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة تحول من الأسواق التقليدية إلى الأسواق التجارية الحديثة و لكن تأثير ذلك على النمو في المدى القصير و المدى المتوسط كان قد أهمل لأن نظرية النمو الجديدة قد أكدت مما ينبغي على مقررات معدلات النمو في المدى الطويل[2].

المطلب الثالث: العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

أوضحت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي أن الصادرات محرك للنمو الاقتصادي، وهذا ما تطرق إليه "دنيس روبرت سوان" في مقال نشرها عام 1940، وبعده

[1] كيداني سيد أحمد، نفس المرجع، ص45.

[2] محمد صالح تركي القريشي، علم الاقتصاد التنمية، إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة 1 ، الاردن،2010، ص ص118 ،119.

جاءت محاولة "نوركسه" لإثبات أن زيادة الصادرات كانت محركا للنمو الاقتصادي في الأقطار المنتجة للموارد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ولقد بينت لهذه العلاقة بأن نمو الصادرات ذو ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي، ويثبت أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل على تصدير من حيث السلع وأن زيادة الصادرات تؤدي إلى نمو سريع في الاقتصاد[1].

امتيازات للنمو الاقتصادي قائمة على الصادرات:

- زيادة مداخيل عوامل الإنتاج: يؤدي توسيع القنوات التجارية في الدول الأجنبية إلى جلب الاستثمار الأجنبي ومنه زيادة عوامل الإنتاج الثابتة للبلد من أراضي وثروات طبيعية ويتوفر على حقول بترولية متعددة ويمكنها الاستثمار الأجنبي من الزيادة الإنتاجية في مجال المحروقات.
- إن السياسة الاقتصادية قائمة على الصادرات تحيز تطوير السلع الجديدة للتصدير ومنه تنويع المداخيل الاقتصادية، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني وخلق مناصب شغل جديدة بأجور حقيقية مرتفعة.
- تحسين استغلال عوامل الإنتاج المتوفرة: يضمن التبادل التجاري استغلال جميع عوامل الإنتاج فتصدير المواد الغذائية مثلا يستلزم اليد العاملة ورؤوس الأموال[2].

[1] عبد الرزاق بن هارون، إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وآثارها على النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي حالة التمور الجزائرية، 2012-2013، ص ص8-9.

[2] السواعي خالد محمد "التجارة والتنمية" دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، ص ص30-40.

خلاصة الفصل:

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه مؤشر يدل في الغالب على وضعية الاقتصاد ككل كما يخضع إلى جملة من العوامل والمحددات التي تعد من أساسيات النمو الاقتصادي، كما اختلفت الآراء حول النمو الاقتصادي بين مختلف النظريات الاقتصادية، وشهدت الصادرات كذلك العديد من وجهات النظر كما حاول العديد من الاقتصاديين إثبات العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات، ونجد العديد من الدول التي تعمل جاهدة على تطور صادراتها من تحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث :

أثر الصادرات على النمو الاقتصادي

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية للصادرات والنمو الاقتصادي التي شملها الفصل الأول والثاني، نحاول في هذا الفصل ترجمة هذه العلاقة في صور نماذج واختبارات رياضية، تسهل القيام بعملية القياس الكمي، باعتباره أداة أساسية تقدر معالم النظرية الاقتصادية بإعطائها تقديرات تجعلها أكثر منطقية وقبولا.

وعليه سنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الطريقة والأدوات المستخدمة.

المبحث الثاني: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة.

المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سنقوم في هذا المبحث باستعراض موجز لنماذج بيانات البانل (*Panel Data*)، وهذا من خلال إبراز مفهوم وأهمية بيانات البانل مع التركيز على نماذج بيانات بانل الساكن (*Static panel*) وطرق المفاضلة بينها، وفي الأخير نقوم بإلقاء نظرة عامة على مختلف اختبارات جذر الوحدة لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية.

المطلب الأول: تعريف وأهمية بيانات البانل *Panel Data*

الفرع الأول: تعريف بيانات البانل

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو بيانات البانل *Panel Data* بأنها مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات زمنية، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت. فبالنسبة للبيانات المقطعية *Cross-section Data* فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترات زمنية معينة. ومن هنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل كونها تأخذ بعين الاعتبار ببعدين، البعد المقطعي والبعد الزمني، وبالتالي تحتوي على معلومات إضافية ضرورية لتحسين دقة التقدير. فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لجميع الوحدات المقطعية عندئذ تسمى "بيانات بانل متوازنة" *Balanced Panel Data*، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من مقطع فردي إلى آخر نكون بصدد بيانات بانل غير متوازنة *Unbalanced Panel Data*.

ونشير هنا إلى استخدام البعض تسميات أخرى لبيانات البانل، نذكر منها البيانات المدمجة (المشتركة) *Pooled Cross-Sectional Data* والتي تشتمل على أعداد كبيرة من

المفردات، كما تسمى أيضا بيانات *Longitudinal Data* عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة.[1]

الفرع الثاني: أهمية بيانات البانل

يتفوق تحليل البانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها بالعديد من الإيجابيات منها:[2]

- التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالات البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.
- تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.
- توفر نماذج البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة والفقر. ومن جهة أخرى، يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.

[1] أيمن العشعوش، اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل (اختبارات الجيل الأول) تطبيق على عينة من الدول النامية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 39، العدد 5، 2017، ص52.

[2] عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 16، العدد 1، 2010، ص 16-17.

- تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (*omitted variables*)، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة (*biased estimates*) في الانحدارات المفردة.

المطلب الثاني: نماذج بيانات بانل الساكن وطرق المفاضلة بينها

سيتم في هذا الجزء التطرق إلى أهم نماذج بيانات البانل الساكن وأهم اختبارات المفاضلة بين هذه النماذج لتحديد النموذج الملائم للدراسة.

الفرع الأول: نماذج بيانات بانل الساكن *Static panel*

هناك ثلاثة نماذج رئيسية لبيانات بانل الساكن، نموذج الانحدار التجميعي *(Pooled Régression Model (PRM))*، نموذج التأثيرات الثابتة*(Fixed Effects Model (FEM))* ونموذج التأثيرات العشوائية (*Random Effects Model (REM)*).

1- نموذج الانحدار التجميعي *Pooled Regression Model (PRM)*

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار معطيات البانل كما وضعها (*Greene, 1993*) بالشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha_{it} + X_{it}^{'}B + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (01)$$

حيث:

- ✓ $i= 1, 2,\dots\dots n$ وهي تشير إلى الوحدات المفردة (المقطعية).
- ✓ $T=1,2,\dots\dots\dots T$ وهي تشير إلى فترات الزمن.
- ✓ y_{it}متجه عمودي $nT\times1$ ويمثل المتغير التابع.
- ✓ $X_{it}^{'}$ مصفوفة $nT\times K$ للمتغيرات المستقلة.
- ✓ Bمتجه عمودي $K\times1$ للمعلمات المراد تقديرها.
- ✓ ε_{it} تمثل حد الخطأ العشوائي.
- ✓ α_{it} تمثل الحدود الثابتة.

يتم ترتيب المعطيات في هذا النوع من النماذج على العموم حسب بعدين، البعد الأول يمثل الأثر الفردي والذي يعبر عن الدول، ويرمز له بالرمز i وهو يتغير من i=1,2.....,n، والبعد الثاني هو البعد الزمني أي المرتبط بالزمن الذي يتم فيه مشاهدة الأفراد، وعليه في كل فترة t يتم ملاحظة N مشاهدة، أي T مقطع و NT مشاهدة كلية، وتمثل α_{it} الأثر الفردي والذي يكون ثابتا عبر الزمن t وخاص بكل وحدة مقطعية i، فإذا كانت α_{it} هي نفسها عبر جميع الوحدات المقطعية، فإن هذا النموذج يعامل كنموذج كلاسيكي مدمج، يأخذ الشكل التالي: $Y = XB + \varepsilon$، ويقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية، وفي هذه الحالة تعطي طريقة المربعات الصغرى العادية مقدرات متسقة وكفؤة ل α, β، أما في حالة اختلاف الأثر الفردي عبر الوحدات المقطعية، فإن النموذج يتفرع إلى نموذجين أساسين هما:

- نموذج التأثيرات الثابتة الذي يعتبر α_{it} مجموعة من الحدود الثابتة الخاصة بكل وحدة.
- نموذج التأثيرات العشوائية الذي يعتبر α_{it} ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب.[1]

2- نموذج التأثيرات الثابتة *Fixed Effects Model (FEM)*

يفترض نموذج التأثيرات الثابتة أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية متطابقة بالنسبة لجميع المفردات، فعند تقدير نماذج *Panel*، فإن واحدة من الطرق تقوم على افتراض ثبات التأثير الحدي للمتغيرات الموضحة على المتغير التابع لكل وحدة ضمن المقطع العرضي. ولكن في واقع الأمر فإن المعلمات (سواء معلمات الميل أو الحد الثابت) عادة ما تتغير من وحدة إلى أخرى ضمن المقطع العرضي لعينة البحث، الاختلاف في الحد الثابت بين عينة وأخرى، يمكن أن يعزى إلى أخرى داخل المقطع العرضي لعينة البحث، الاختلاف في الحد الثابت بين عينة وأخرى، يمكن أن يعزى إلى اختلاف النمط السلوكي لتأثير المتغيرات

[1] هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2017/2016، ص 179-180.

المستقلة على المتغير التابع (الداخلي) من وحدة إلى أخرى داخل المقطع العرضي. ويمكن الأخذ بعين الاعتبار تغير الميل والمقطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة وذلك باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة، حيث سيتم افتراض أن المعلمات تتغير بأسلوب ثابت وعلى هذا الأساس تمت تسميتها بنماذج التأثيرات الثابتة. تمثل التأثيرات الثابتة إذن بالمرة البعد الفردي والزمني لنموذج بانل ويمكننا تقدير النموذج بمقارنة الأفراد عبر الزمن.[1]

3- نموذج التأثيرات العشوائية *Random Effects Model (REM)*

على خلاف نموذج الآثار الثابتة (*FEM*)، يتعامل نموذج الآثار العشوائية (*REM*) مع الآثار الفردية α_{it} على أنها معالم عشوائية، وليست معالم ثابتة، يقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوي صفر وتباين محدد (*finite*)، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج، ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي: هو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية، وبمقارنته مع نموذج الآثار الثابتة (*FEM*)، فإن نموذج الآثار الثابتة يفترض أن كل مفردة تأخذ قاطعا مختلفا، في حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل مفردة تختلف في حدها العشوائية، وفي حالة وجود كلا الآثار الزمنية والمقطعية في نموذج الآثار العشوائية، فيشار إله أحيانا كنموذج مكونات الخطأ (*error components model*) أو مكونات التباين، نظرا لأن الآثار العشوائية يتم تضمينها داخل الخطأ العشوائي.[2]

[1] جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012، ص 329.

[2] مجاهد كنزة، تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال Panel Data Analysis، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016/1015، ص 155-156.

الفرع الثاني: أساليب اختيار النموذج الملائم

لتحديد النموذج المناسب للبيانات الطولية سوف نقوم بعرض أسلوبين، الأول: أسلوب الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة والثاني: هو أسلوب الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

الأسلوب الأول: لاختيار طريقة التقدير المناسبة لبيانات الدراسة، يتم عادة البدء بالتأكد من وجود تلك الآثار غير الملحوظة، بمعنى هل هناك فعلا اختلافات بين الدول العربية أو عبر الفترات الزمنية للدراسة من أجل تطبيق طرق تقدير البانل (*FEM*) و(*REM*)، وهنا يتم اختبار النموذج بقاطع لكل دولة مقابل نموذج بقاطع مشترك، وفرض العدم هو افتراض التجانس (قاطع مشترك).

(***H₀: μ₁= μ ₂….= μ ɴ***) وبالنسبة للآثار الزمنية (***H₀: γ₁= γ₂….= γ₇***)، ويتم اختبار فرض العدم باستخدام إحصائية *(F)* وفق الصيغة:

$$F = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM})/(N-1)}{(1-R^2_{FEM})/(NT-N-K)} \rightarrow F(N-1, NT-N-K)$$

حيث أن K هي عدد المعلمات المقدرة، R^2_{FEM} معامل التحديد لنموذج الآثار الثابتة، و δ_i معامل التحديد لنموذج القاطع المشترك.

الأسلوب الثاني: في حالة معنوية نموذج الآثار الثابتة *(FEM)* بوصفه نموذجًا ملائمًا نقوم بالاختيار بينه وبين نموذج التأثيرات العشوائية (*REM*) لتحديد النموذج النهائي الملائم لبيانات الدراسة من خلال استخدام اختبار (*Hausman* test)، وتكون فرضية العدم كالتالي:

H0: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.

H1: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.[1]

المطلب الثالث: اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل

تتميز اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل عن تلك المتعلقة بالبيانات الزمنية العادية بما تتضمنه من حجم أكبر من المعلومات عن الجانبين الزمني والمقطعي. وهي تنقسم إلى مجموعتين: المجموعة الأولى ذات جذر الوحدة المشترك وهي تضم اختبار *Levin, Lin and Chu*، وتتسم بأن معلماتها تكون مشتركة عبر المقطع العرضي. أما المجموعة الثانية فهي اختبارات جذر الوحدة ذات جذر الوحدة الفردي، حيث تختلف معلماتها عبر المقطع العرضي. هذا وتضم المجموعة الثانية داخلها كل من اختبار *Im, Pesaran and Shin*، اختبار *(ADF- Fisher-type Augmented Dickey Fuller Fisher)*، اختبار *Fisher-type Philips Perron (PP-Fisher)*.[2] والجدول التالي يبين أهم اختبارات جذر الوحدة في جيلها الأول والثاني:

[1] رتيعة محمد، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من البلدان العربية خلال الفترة 1980-2010، أطروحة دكتوراه في الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2014/2012، ص 158.

[2] علياء نبيل خضير، تقدير أثر استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على نمو الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 18، 2018، 51.

الجدول رقم (1.3): اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل

First Generation	Cross-sectional independence
1. *Nonstationarity tests*	Levin and Lin (1992, 1993)
	Levin, Lin and Chu (2002)
	Harris and Tzavalis (1999)
	Im, Pesaran and Shin (1997, 2002, 2003)
	Maddala and Wu (1999)
	Choi (1999, 2001)
2- *Stationarity tests*	Hadri (2000)
Second Generation	Cross-sectional dependencies
1- Factor structure	Bai and Ng (2001, 2004)
	Moon and Perron (2004a)
	Phillips and Sul (2003a)
	Pesaran (2003)
	Choi (2002)
2- Other approaches	O'Connell (1998)
	Chang (2002, 2004)

Christphe Hurlin and Valérie Mignon, Second Generation Panel Unit Root Tests, August 2006, p 03.

المبحث الثاني: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة

سيتم في هذا المبحث القيام بدراسة وصفية لمتغيرات الدراسة، وهذا من خلال استعراض المتغيرات الأساسية المستخدمة في الدراسة القياسية، بالإضافة إلى القيام بالتحليل الوصفي وعلاقات الارتباط بين هذه المتغيرات.

المطلب الأول: متغيرات الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة) خلال الفترة (2010-2017)، وبالاستناد إلى النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة الخاصة بتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي، سيتم الاعتماد على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو الاقتصادي) كمتغير تابع، الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الحكومي ومعدل النمو السكاني كمتغيرات تفسيرية، وهذا كالتالي:

أ. **المتغير التابع:** هو المتغير المفسر الذي يوضح النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، والذي نرمز له بالرمز (*GDP*)، وقد تم الحصول على بيانات هذا المتغير من موقع البنك الدولي.

الشكل رقم (1.3): تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-2017)

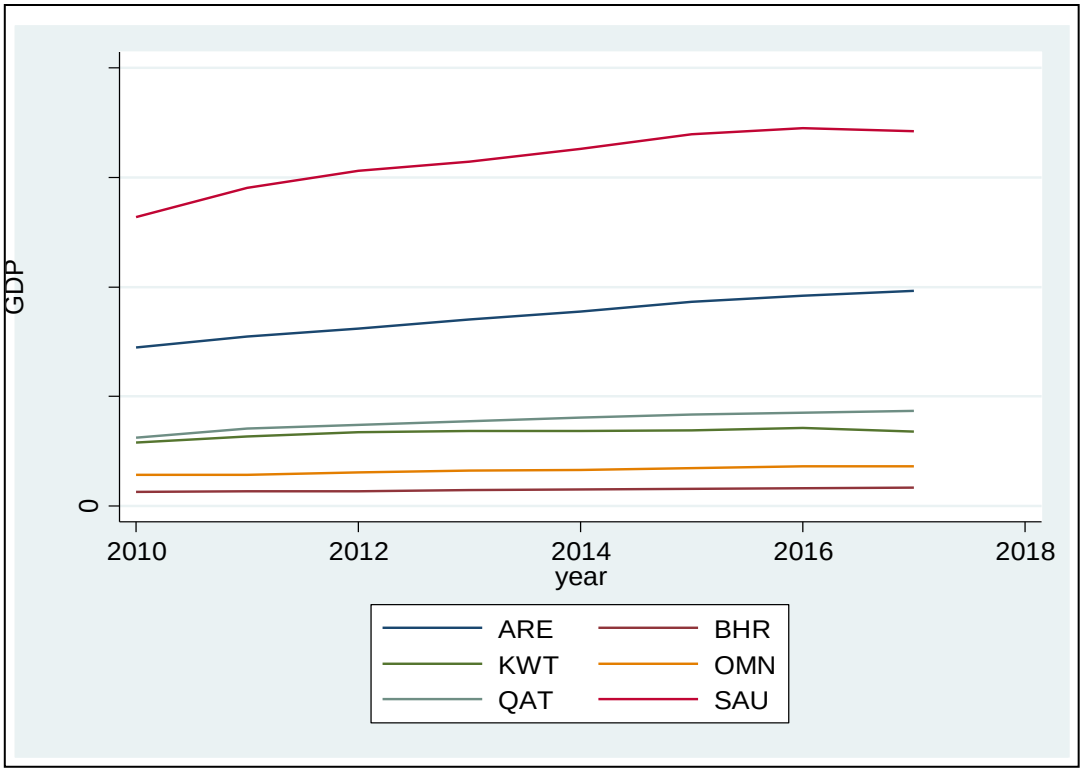

المصدر: مخرجات برنامج *stata 16*.

من خلال الرسم البياني الذي يظهر تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي، يتضح أن السعودية (*SAU*) تمتلك أكبر قيمة للناتج المحلي مقارنة ببقية دول مجلس التعاون طيلة فترة الدراسة، وفي المقابل تأتي البحرين (*BHR*) في المرتبة الأخيرة مقارنة ببقية الدول وطيلة فترة الدراسة.

ب. المتغيرات التفسيرية: إن تحديد المتغيرات التفسيرية في هذه الدراسة يستند إلى الإطار النظري والدراسات التجريبية السابقة لموضوع الدراسة. ويمكن تبيان المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذه الدراسة كالتالي:

✓ **الصادرات (*EXP*)**: ويتمثل في إجمالي صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)، وقد تم الحصول على بيانات هذا المتغير من موقع البنك الدولي (*World Bank*).

الشكل رقم (2.3): تطور الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-2017)

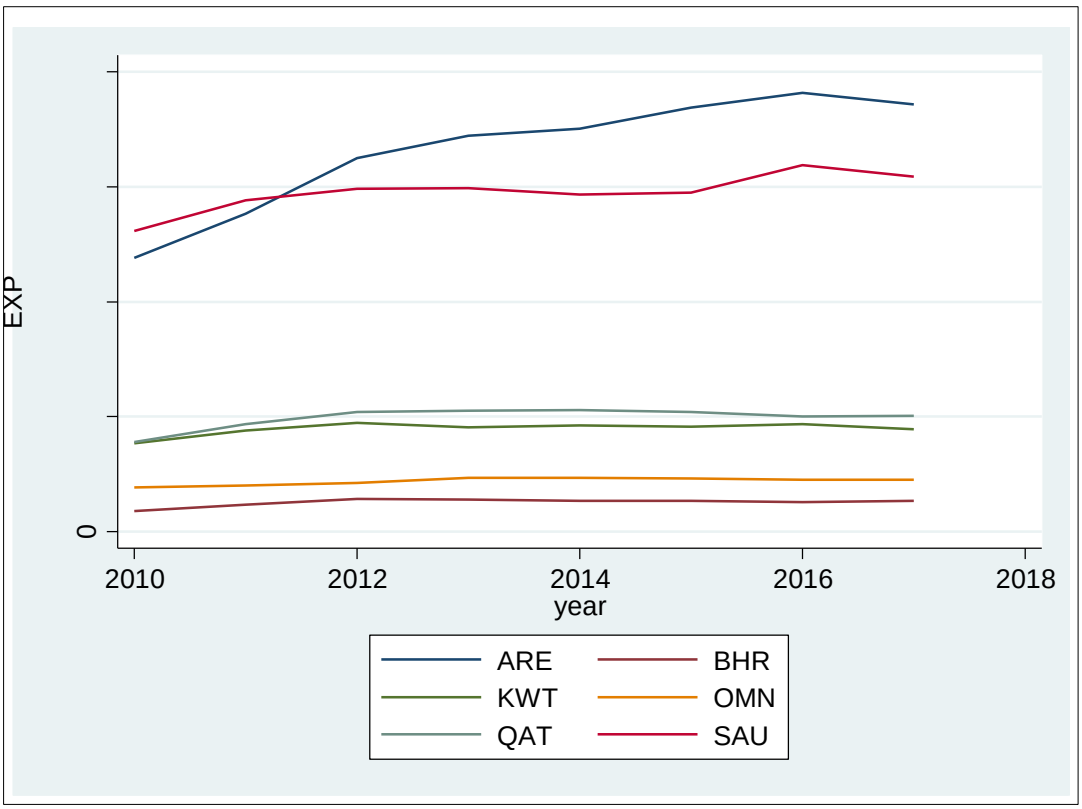

المصدر: مخرجات برنامج *stata 16*.

من خلال الرسم البياني الذي يظهر تطور قيم إجمالي صادرات السلع والخدمات لدول مجلس التعاون الخليجي، يتضح أن الإمارات العربية المتحدة (*ARE*) تمتلك أكبر قيمة للصادرات مقارنة ببقية دول مجلس التعاون طيلة فترة الدراسة، وفي المقابل تأتي البحرين (*BHR*) في المرتبة الأخيرة مقارنة ببقية الدول وطيلة فترة الدراسة.

✓ **الاستثمار الأجنبي المباشر(صافي التدفقات الوافدة بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي) (*FDI*)**: هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة، وهي مقسومة على إجمالي

الناتج المحلي. وقد تم الحصول على بيانات هذا المتغير من موقع البنك الدولي (*World Bank*).

الشكل رقم (3.3): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-2017)

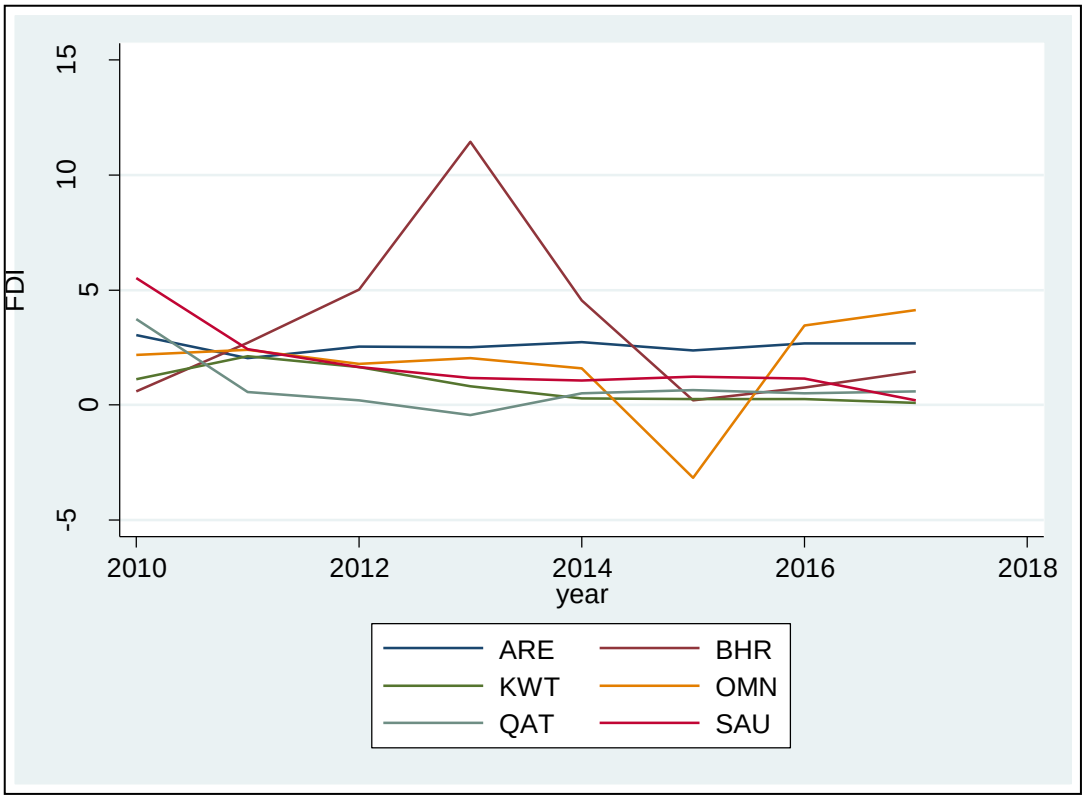

المصدر: مخرجات برنامج *stata 16*.

من خلال الرسم البياني والذي يظهر تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) لدول مجلس التعاون الخليجي، يتضح أن البحرين (*BHR*) تمتلك أكبر قيمة لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي مقارنة ببقية دول مجلس التعاون طيلة فترة الدراسة، وفي المقابل تأتي قطر (*QAT*) في المرتبة الأخيرة مقارنة ببقية الدول وطيلة فترة الدراسة.

✓ **الإنفاق الحكومي (*G*):** وهو بديل عن حجم الحكومة أو القطاع العام، وتم الأخذ في هذه الدراسة بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتم الحصول على هذا المتغير بقسمة الإنفاق بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي. وقد تم الحصول على بيانات هذا المتغير من موقع البنك الدولي (*World Bank*).

الشكل رقم (4.3): تطور الإنفاق الحكومي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-2017)

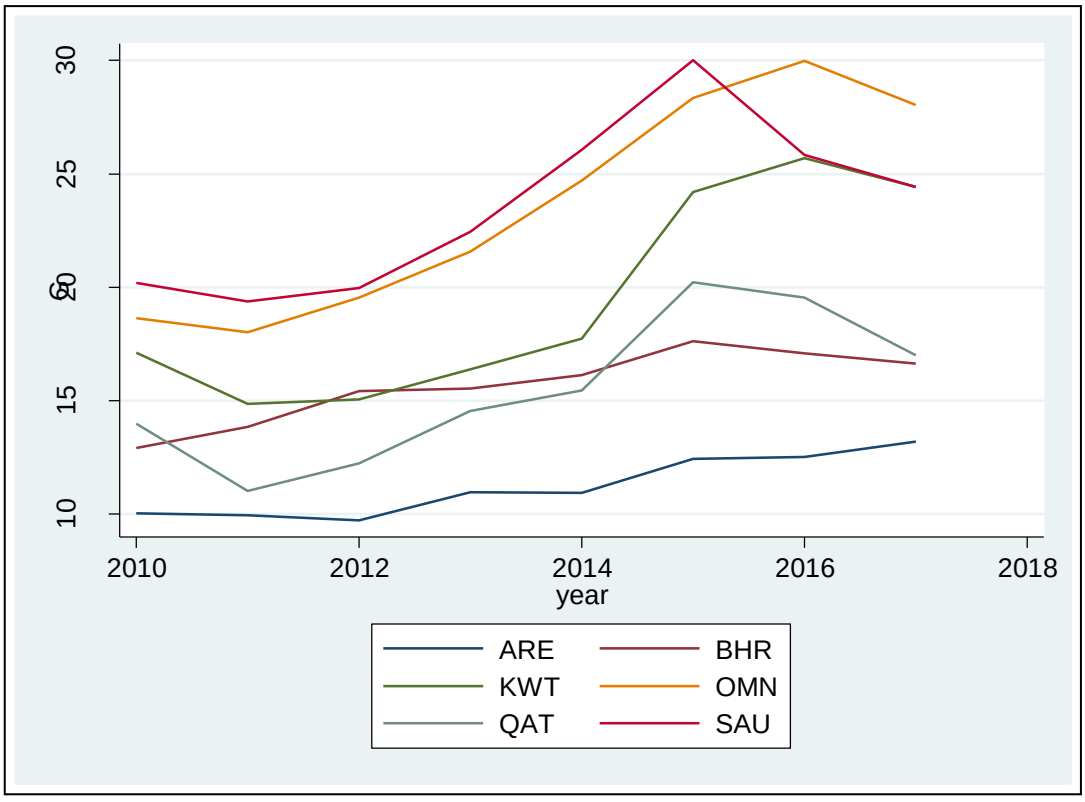

المصدر: مخرجات برنامج *stata 16*.

من خلال الرسم البياني والذي يظهر تطور الإنفاق الحكومي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) لدول مجلس التعاون الخليجي، يتضح أن السعودية (*SAU*) تمتلك أكبر قيمة لمساهمة الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي مقارنة ببقية دول مجلس التعاون طيلة فترة

الدراسة، وفي المقابل تأتي الإمارات العربية المتحدة (*ARE*) في المرتبة الأخيرة مقارنة ببقية الدول وطيلة فترة الدراسة.

- ✓ **النمو السكان** (***POP***): ويتمثل في معدل النمو السكاني، وقد تم الحصول على بيانات هذا المتغير من موقع البنك الدولي (*World Bank*).

من خلال الرسم البياني الذي يبين تطورات النمو السكاني لدول مجلس التعاون الخليجي، يتضح أن عمان (*OMN*) تمتلك أكبر قيمة للنمو السكاني مقارنة ببقية دول مجلس التعاون طيلة فترة الدراسة، وفي المقابل تأتي الإمارات العربية المتحدة (*ARE*) في المرتبة الأخيرة مقارنة ببقية الدول وطيلة فترة الدراسة.

الشكل رقم (5.3): تطور النمو السكاني لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-2017)

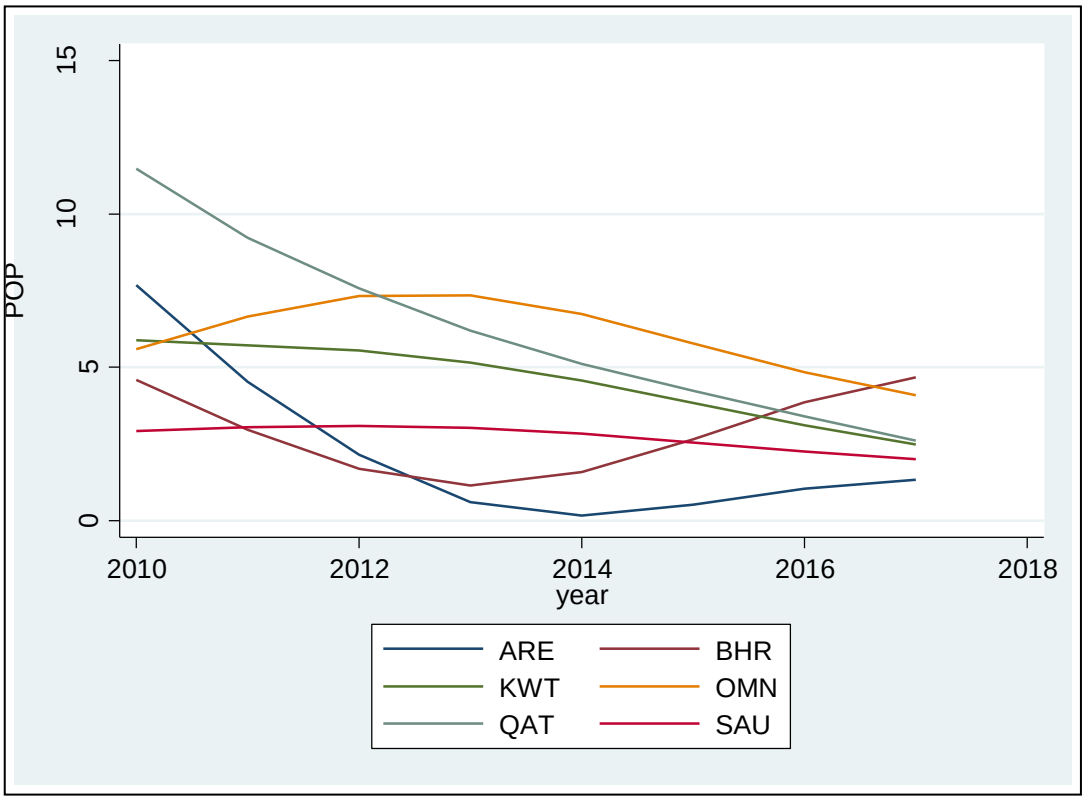

المصدر: مخرجات برنامج *stata 16*.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي والارتباط بين متغيرات الدراسة

في هذا الجزء من الدراسة سيتم القيام بالتحليل الوصفي والارتباط بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال القيام بمجموعة من الاختبارات الإحصائية الوصفية على متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى قياس معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات.

الفرع الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

كخطوة أولية يجب القيام بمجموعة من الاختبارات الإحصائية على متغيرات الدراسة، وتتمثل أهم هذه الاختبارات في كل من الوسيط، المتوسط، أكبر وأقل قيمة، الانحرافات المعيارية واختبارات التوزيع الطبيعي، والجدول التالي يوضح نتائج هذه الاختبارات:

الجدول رقم (2.3): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	GDP	*EXP*	*FDI*	*G*	*POP*
Mean	2.27E+11	1.48E+11	1.859718	18.16467	4.115783
Median	1.40E+11	9.36E+10	1.618415	17.11675	3.850396
Maximum	6.90E+11	3.82E+11	11.45597	30.00348	11.48290
Minimum	2.57E+10	1.79E+10	-3.176058	9.730440	0.176677
Std. Dev.	2.11E+11	1.24E+11	2.087795	5.610555	2.394300
Skewness	1.073771	0.680946	1.947317	0.468483	0.703973

Kurtosis	2.819716	1.800202	10.98730	2.292595	3.460649
Jarque-Bera	9.288883	6.588530	157.9302	2.756651	4.389020
Probability	0.009615	0.037095	0.000000	0.252000	0.111413
Sum	1.09E+13	7.08E+12	89.26646	871.9043	197.5576
Sum Sq. Dev.	2.09E+24	7.20E+23	204.8677	1479.481	269.4357
Observations	48	48	48	48	48

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (Eviews.9).

الفرع الثاني: علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

1. التحليل الوصفي لشكل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-2017):

كما سبقت الإشارة، فقد أوضحت الأدبيات التجريبية السابقة وجود علاقة إيجابية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، ولقد ارتأينا قبل الإثبات عن طريق القياس الاقتصادي لهذه العلاقة محاولة إبرازها من خلال رسم بياني في شكل سحابة نقاط، والشكل رقم (6.3) يوضح العلاقة بين الصادرات "*EXP*" والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي "*GDP*" وكذلك العلاقة بينهما بالصيغة اللوغاريتمية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-2017)، ويتضح من هذا الشكل أنه توجد علاقة إيجابية قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، أي أن زيادة القيمة الإجمالية لصادرات السلع والخدمات تساهم بدرجة كبيرة في زيادة مستوى النمو الاقتصادي لهذه الدول.

الشكل رقم (6.3): العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-2017)

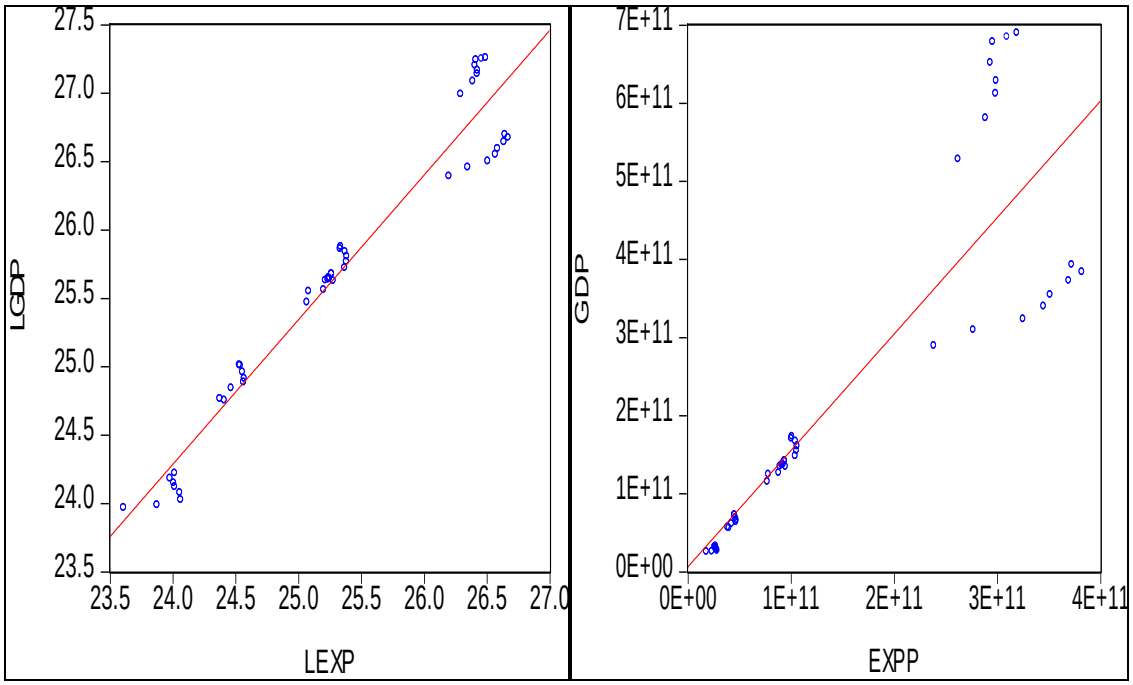

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (Eviews.9).

2. مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

بغرض معرفة نوعية وقوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية من جهة، ومن جهة أخرى تجنب التعدد الخطي في حالة وجود ارتباط قوي بين المتغيرات التفسيرية، والنتائج الموضحة في الجدول التالي تشير إلى معاملات الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومجموعة المتغيرات التفسيرية التي سيتم الاعتماد عليها في هذه الدراسة.

الجدول رقم (3.3): مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة خلال الفترة (2010-2017).

	GDP	EXP	FDI	G	POP
GDP	1				
EXP	0.8742	1			
FDI	-0.0520	0.0221	1		

	1	-0.2152	-0.1458	0.1871	**G**
1	-0.0419	-0.2326	-0.4952	-0.3984	**POP**

المصدر: مخرجات برنامج *stata 16*

يبين جدول الارتباط النتائج التالية:

- وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*GDP*) والصادرات (*EXP*)، بحيث يقدر معامل الارتباط بينهما ب 0.87.
- وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين الناتج المحلي الإجمالي (*GDP*) والاستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*)، إذ تقدر ب 0.05-.
- هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي (*GDP*) والإنفاق الحكومي (*G*) تقدر ب 0.18.
- توجد علاقة ارتباط عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي (*GDP*) والنمو السكاني (*POP*)، بحيث يقدر معامل الارتباط بينهما ب 0.39-.
- أما فيما يخص العلاقة بين المتغيرات التفسيرية، فتظهر نتائج الجدول إلى وجود علاقات ارتباط ضعيفة بين هذه المتغيرات.

المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

تهدف الدراسة إلى قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-2017) لدول مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة) وبالتالي سنستخدم في هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة (*Balanced Panel Data*) بحجم عينة (*N*T=48*)، وفيما يخص مصادر البيانات، فقد تم الحصول عليها من موقع البنك الدولي (*World Bank*).

بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة الخاصة بتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي، سيتم الاعتماد على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي كمتغير تابع، الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الحكومي ومعدل النمو السكاني كمتغيرات تفسيرية، وهذا وفق الصيغة الرياضية التالية:

= 2010- (02) t.....LG, LPOP) f(LEXP, LFDI, = LGDP

7201

حيث:

- ✓ *LGDP*: لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مقاسا بالدولار الأمريكي. (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)
- ✓ *LEXP*: لوغاريتم إجمالي صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)
- ✓ *LFDI*: لوغاريتم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ *LG*: لوغاريتم الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

✓ *LPOP*: لوغاريتم معدل النمو السكاني.

وبالتالي تستخدم معادلة الانحدار الأساسية التالية في دراسة تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي:

$$LGDP_{i\,t} = \beta_0 + \beta_1 LEXP_{i\,t} + \beta_2 LFDI_{i\,t} + \beta_3 LG_{i\,t} + \beta_4 LPOP_{i\,t} + \varepsilon_{i\,t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (03)$$

تمثل i: عدد الدول، t: الفترة الزمنية، $\varepsilon_{i\,t}$: حد الخطأ العشوائي.

المطلب الأول: تقدير نماذج بيانات بانل الساكن (*Static panel*) والمفاضلة بينها

سيتم في هذا الجزء من الدراسة تقدير النماذج الثلاثة الأساسية لبيانات البانل كمرحلة أولية، وفي المرحلة الثانية يتم استخدام الاختبارات المناسبة للمفاضلة بين هذه النماذج، وهذا لتحديد النموذج الملائم لدراسة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-2017).

الفرع الأول: تقدير نماذج بيانات بانل الساكن

في الجدول الموالي سيتم عرض نتائج تقدير النموذج المدروس باستخدام نماذج بيانات البانل الثلاثة، نموذج الانحدار التجميعي *((Pooled Régression Model (PRM)*، نموذج التأثيرات الثابتة*((Fixed Effects Model (FEM)* ونموذج التأثيرات العشوائية *Random Effects Model (REM)*)، من أجل اختيار النموذج الملائم للدراسة.

الجدول رقم (4.3): نتائج تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون باستخدام النماذج الثلاثة لبيانات بانل الساكن

المتغير التابع: لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي الحقيقي *LGDP*
الفترة: 2010-2017 **مجموع مشاهدات البانل** N*T=48

المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي (*PRM*)	نموذج التأثيرات الثابتة (*FEM*)	نموذج التأثيرات العشوائية (*REM*)
LEXP	1.125815 (0.000)*	0.5238102 (0.000)*	0.8173051 (0.000)*
LFDI	−0.174383 (0.363)	−0.017407 (0.045)**	−0.0170631 (0.104)
LG	0.5278172 (0.000)*	0.2485795 (0.000)*	0.2130331 (0.000)*
LPOP	0.1343987 (0.000)*	0.0131722 (0.386)	0.0416912 (0.018)**
Const	−4.477732 (0.000)*	11.70884 (0.000)*	4.339095 (0.018)**
R−squared	0.9868	0.9814	0.9778
F−Statistic	763.60 (0.000)*	38.83 (0.000)*	200.93 (0.000)*

ملاحظة: *()، **()، تمثل معنوية المعلمة عند مستوى معنوية 1% و 5% على التوالي.

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (stata 16).

تشير قيمة إحصائية اختبار فيشر *"F"* في كل النماذج المستخدمة إلى وجود معنوية إحصائية لكل نموذج من هذه النماذج الثلاثة، بالإضافة إلى معنوية أغلب المتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج، وبعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة من خلال اختباري فيشر المقيد (*F −Test*) واختبار (*Hausman*).

الفرع الثاني: المفاضلة بين النماذج

بعد تقدير النماذج الثلاثة لبيانات البانل، نأتي في المرحلة الثانية إلى المفاضلة بين هذه النماذج الموضحة في الجدول أعلاه، ولتحقيق هذا الغرض سنعتمد على اختبار فيشر للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، واختبار (*Hausman*) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

1. المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة:

لغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة تم استخدام اختبار (*F– test*) لإجراء اختبارات المفاضلة بين أسلوب (*PRM*) وأسلوب (*FEM*) لتقدير النموذج المطلوب، حيث أن:

H_0: النموذج التجميعي (*PRM*) هو الملائم.

H_1: نموذج الآثار الثابتة (*FEM*) هو الملائم.

الجدول رقم (5.3): نتائج اختبار فيشر

الاختبار	قيمة إحصائية الاختبار	*Prob > F*
F Test	58.00	*0.0000*

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (stata 16).

من خلال الجدول رقم (5.3) نلاحظ أن قيمة إحصائية اختبار فيشر تساوي إلى 58.00 والقيمة الاحتمالية المقابلة لها تساوي إلى 0.0000 وهي أقل من 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بتجانس قواطع الدول ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم تجانس قواطع الدول، ونتيجة لذلك فإن نموذج التأثيرات الثابتة (*FEM*) هو النموذج المختار.

2. المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

يمكننا من خلال اختبار (*Housman*) المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث:

H_0: النموذج التأثيرات العشوائية (*REM*) هو الملائم.

H_1: نموذج الآثار الثابتة (*FEM*) هو الملائم.

الجدول رقم (6.3): نتائج اختبار (*Housman*)

الاختبار	قيمة إحصائية الاختبار	*Prob > F*
Housman	17.59	*0.0015*

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (stata 16).

من خلال الجدول رقم (6.3) نلاحظ أن نتائج اختبار (*Hausman*) تشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على قبول نموذج التأثيرات الثابتة (*FEM*)، وبالتالي يكون هذا النموذج هو النموذج الملائم للدارسة.

الفرع الثالث: تحليل نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (*Fixed Effects Model*).

من خلال اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة الأساسية لبيانات البانل، تبين أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لدراسة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، وقد تم تقدير معلمات النموذج بالاستعانة ببرنامج *stata 16*.

الجدول رقم (7.3): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =        46
Group variable: country1                        Number of groups   =         6

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.8118                                         min =         7
     between = 0.9903                                         avg =       7.7
     overall = 0.9814                                         max =         8

                                                F(4,36)            =     38.83
corr(u_i, Xb)  = 0.9693                         Prob > F           =    0.0000
```

LGDP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LEXP	.5238102	.0831083	6.30	0.000	.3552588	.6923615
LFDI	-.017407	.0083628	-2.08	0.045	-.0343675	-.0004465
LG	.2485795	.0475526	5.23	0.000	.1521384	.3450206
LPOP	.0131722	.0150126	0.88	0.386	-.0172747	.0436191
_cons	11.70884	2.085987	5.61	0.000	7.478265	15.93942
sigma_u	.59324989					
sigma_e	.04462755					
rho	.99437296	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (stata 16).

يتضح من خلال نتائج التقدير أن أغلب المتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج معنوية إحصائيا باستثناء متغيرة النمو السكاني، كما يمكن ملاحظة أن (*Prob > F= 0.0000*) أقل من 0.05 مما يعني أن النموذج المقدر ككل معنوي إحصائيا، كما تبين نتائج التقدير أعلاه ما يلي:

تأثير إجمالي الصادرات (*LEXP*) على النمو الاقتصادي جاء موجب ومعنوي إحصائيا عند مستوى 1%، إذ أن زيادة الصادرات بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0.52% لدول مجلس التعاون الخليجي، كما أن قيمة مقدرة معامل هذا المتغير أكبر من قيمة المقدرات الأخرى المتضمنة في النموذج، وبالتالي يمكن اعتبار الصادرات من المحددات المهمة للنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وهذه

النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية بحيث تعتبر الصادرات عنصر مهم للنمو الاقتصادي.

بينت نتائج التقدير أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (*LFDI*) في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي جاء سالبا ومعنويا عند مستوى معنوية 5%، إذ أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب 1% تؤدي إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.017%، ويمكن إرجاع التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي إلى عدة عوامل أهمها عدم استقرار تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لهذه الدول.

تبين نتائج التقدير أيضاً أن للإنفاق الحكومي (*LG*) تأثير موجب على النمو الاقتصادي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، إذ تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي بنسبة 1% إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0.24%، وبالتالي يكون الإنفاق الحكومي محدد مهم للنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

أما بالنسبة لمتغيرة النمو السكاني (*LPOP*)، فقد جاءت إشارتها موجبة وغير معنوية إحصائيا، كما أن هذه المتغيرة تمارس أثر إيجابي وضعيف على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني: دراسة تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل

قبل القيام بدراسة تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، يجب أولا القيام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية الخاصة بمتغيرات الدراسة باستخدام الاختبارات المناسبة، ومن ثم القيام باختبارات خاصة للكشف عن مدى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المتكاملة عند نفس الدرجة.

الفرع الأول: دراسة الاستقرارية والتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة:

1. دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة:

للكشف عن جذر الوحدة لبيانات بانل (*Panel Unit Root*) وتحديد درجة تكاملها، توجد عدة اختبارات معدة لهذا الغرض، وفي هذه الدراسة سنقوم باستخدام أهم اختبارات الاستقرارية وأكثرها شيوعا والمتمثلة أساسا في كل من: اختبار *Levin, Lin et Chu (LLC-2002)*، اختبار *Fisher-ADF*، واختبار *PP-Fisher*، وتتمثل فرضية العدم لكل من هذه الاختبارات في احتواء السلسلة على جذر الوحدة (أي أن السلسلة غير مستقرة).

الجدول رقم (8.3): اختبارات الإستقرارية لمتغيرات الدراسة

المتغير	عند المستوى (*Level*)			عند الفرق الأول (*1st Difference*)		
	LLC test	*ADF*	*PP*	*LLC test*	*ADF*	*PP*
LGDP	*10.4657 (1.000)*	*0.78986 (1.000)*	*0.15738 (1.000)*	*-4.56963 (0.0000)**	*40.8119 (0.00001)**	*44.7280 (0.0000)**
LEXP	*-1.64870 (0.0496)***	*14.1850 (0.2890)*	*9.74505 (0.6383)*	*-5.70650 (0.0000)**	*36.9332 (0.0002)**	*37.8194 (0.0002)**
LFDI	*0.29938 (0.6177)*	*17.0196 (0.1489)*	*18.9432 (0.0899)*	*-8.31214 (0.0000)**	*62.1338 (0.0000)**	*74.5769 (0.0000)**

LG	*3.56615 (0.9998)*	*1.40329 (0.9999)*	*1.43033 (0.9999)*	*-4.01552 (0.0000)**	*27.3872 (0.0068)***	*31.0737 (0.0019)****
LPOP	*-6.14614 (0.0000)**	*46.9893 (0.0000)**	*39.7821 (0.0001)**	-	-	-

ملاحظة: *()، **()، تمثل معنوية المعلمة عند مستوى معنوية 1% و 5% على التوالي.

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (Eviews.9).

من خلال نتائج الجدول رقم (8.3)، يتضح أن كل الاختبارات المستخدمة دلت على عدم استقرارية أغلب السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند المستوى *(Level)* باستثناء متغيرة النمو السكاني (*LPOP*) التي استقرت في المستوى (I0)، وهو ما تؤكده قيم الاحتمال التي تفوق 0.05 عند مستوى معنوية 5%، وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (1^{st} *Difference*) على المتغيرات غير المستقرة وإعادة إجراء نفس الاختبارات السابقة، تبين لنا أن كل المتغيرات أصبحت مستقرة عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإن كل من المتغيرات: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*LGDP*)، لوغاريتم الصادرات (*LEXP*)، لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر (*LFDI*) ومتغيرة لوغاريتم الإنفاق الحكومي (*LG*) متكاملة من الدرجة الأولى I(1). ونتيجة لذلك، تكون منهجية التكامل المشترك للبانل (*Panel Cointegration*) ملائمة لتمثيل العلاقة بين هذه المتغيرات المتكاملة عند نفس الدرجة.

2. دراسة علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

بعد التأكد من أن كل من المتغيرات *LGDP*، *LEXP*، *LFDI*، *LG* متكاملة من الدرجة الأولى I(1) فإن ذلك يقودنا في الخطوة التالية إلى التحقق من وجود تكامل مشترك بينها، أي

اختبار مدى وجود علاقة تكامل في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي وهذه المتغيرات، ومن أهم الاختبارات المعدة لهذا الغرض، نجد كل من (*Pedroni Residual Cointegration*) واختبار (*Kao Residual Cointegration*).

اقترح (*Pedroni 2004*) اختبار للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، ويرتكز هذا الاختبار على تقدير بواقي علاقة الأجل الطويل، حيث يفترض أن تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1)I، تحت فرضية العدم لغياب علاقات التكامل المشترك. كما أن اختبار (*Pedroni*) يقوم على مجموعتين من الإحصائيات، بحيث تضم المجموعة الأولى أربعة إحصائيات تسمى بإحصائيات بانل (*Panel Statistic*)، والتي يصطلح عليها باختبار البعد الداخلي، والمجموعة الثانية تضم ثلاثة إحصائيات تسمى بإحصائيات المجوعة (*Group Statistic*)، والتي يصطلح عليها باختبار البعد البيني، وكلتا الحالتين تقومان على أساس فرضية العدم لغياب علاقات التكامل المشترك.[1]

بالإضافة إلى اختبار (*Pedroni*)، يوجد اختبار آخر يسمى (*Kao Residual Cointegration*) والذي يرتكز على استخدام اختبار ديكي فولر المطور (*ADF*)، كما له نفس الفرضية العدمية مع اختبار (*Pedroni*) والتي تنص على غياب علاقات التكامل المشترك.[2]

ونتائج كل من هذين الاختبارين موضحة كالتالي:

الجدول رقم (9.3): نتائج اختبار (*Pedroni*) للتكامل المشترك

Pedroni Residual Cointegration test
Null Hypothesis : No Cointegration

[1] Pedroni P. (2004). Panel Cointegration: asymptotic and finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis, **Econometric Theory Cambridge University Press**, pp.597-625.

[2] Kao C. (1999). Spurious Regression and Residual-Based Tests for Cointegration in Panel Data, **Journal of Econometrics**, 90. pp.01-44.

الاختبار	قيمة إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
معلمة الانحدار الذاتي المشتركة (*within-dimension*)		
Panel v-Statistic	-0.294806	(0.6159)
Panel rho-Statistic	1.241254	(0.8927)
Panel PP-Statistic	-6.723713	(0.0000)*
Panel ADF-Statistic	-4.560342	(0.0000)*
معلمة الانحدار الذاتي الفردية (*between-dimension*)		
Group rho-Statistic	2.235995	(0.9873)
Group PP-Statistic	-11.50391	(0.0000)*
Group ADF-Statistic	-5.270430	(0.0000)*

ملاحظة: *()، **()، تمثل معنوية المعلمة عند مستوى معنوية 1% و 5% على التوالي.

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (Eviews.9).

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (9.3) أن غالبية إحصاءات اختبار (*Pedroni*) معنوية عند مستوى 1% باستثناء إحصائية: (*Panel v-Statistic*)، (*Panel rho-Statistic*)، (*Group rho-Statistic*)، وبذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

الجدول (10.3): نتائج اختبار (Kao) للتكامل المشترك

Kao Residual Cointegration test		
Null Hypothesis : No Cointegration		
الاختبار	**قيمة إحصائية الاختبار**	**القيمة الاحتمالية**
ADF-Statistic	-2.021701	(0.0216)**

ملاحظة: *()، **()، تمثل معنوية المعلمة عند مستوى معنوية 1% و 5% على التوالي.

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (Eviews.9).

تؤكد أيضاً نتائج اختبار *(Kao)* الموضحة في الجدول رقم (10.3) عن تأييد فرضية وجود علاقة تكامل مشترك بين كل متغيرات الدراسة، بحيث تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة عند مستوى معنوية 1%.

من خلال نتائج اختبار (*Pedroni*) واختبار (*Kao*)، يمكن القول أن هناك علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة المستقرة عند نفس الدرجة (النمو الاقتصادي، الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي).

الفرع الثاني: تقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (*FMOLS*):

سيتم استخدام طريقة تقدير غير معلمي (*Non-Parametric*) تعرف بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (*FMOLS*) *Fully Modified Ordinary Least Square Estimator*، التي تتميز بالكفاءة في التقدير وقدرتها على معالجة مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات، بالإضافة إلى معالجة مشكلة المتغيرات التي تتحدد داخليا (*endogeneity*)، وتتمثل الصيغة العامة لتقدير (*FMOLS*) وفق الشكل التالي:[1]

$$\omega_{GFM} = N^{-1} \sum_{i-1}^{N} \left[\sum_{t=1}^{T} (X_{it} - X_i^*)^2 \right]^{-1} \left[\sum_{t=1}^{T} (X_{it} - X_i^*) Y_{it}^* - Tr_i^* \right]$$

حيث:

$\omega_{GFM} = N^{-1} \sum_{i=1}^{N} \omega_{FM\,i} . \omega_{FMi}$ تمثل مقدر (*FMOLS*) للمتغير الفردي،

[1] Irwan S, Zainal A, Abu Bakar NA, and Hasseb M. (2014). An Empirical Analysis of Exports between Malaysia and TPP Member Countries: Evidence from a Panel Cointegration (FMOLS) Model, Modern Applied Science, 8(6). pp.242.

i: تمثل المقاطع وعددها الإجمالي N، t: تمثل الزمن وعددها الإجمالي T، X_{it} : يمثل المتغير الخارجي و X_i^* : يمثل متوسط المتغير الخارجي، Y_{it}^* : تمثل الفرق بين المتغير الداخلي Y_{it} ومتوسطه Y_i^*، Tr_i^* : يمثل مصحح أثر الارتباط الذاتي.

وفي ظل وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، سيتم في هذه المرحلة تقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة (*FMOLS*)، ونتائج التقدير موضحة في الجدول رقم (11.3) حيث تم تقدير معلمات النموذج بالاستعانة ببرنامج *Eviews 9*:

الجدول (11.3): نتائج تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل لدول مجلس التعاون الخليجي باستخدام طريقة (*FMOLS*)

المتغير التابع: لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي الحقيقي *LGDP*			
الفترة: 2010-2017 **مجموع مشاهدات البانل** N*T=42			
Variable	*Coefficient*	*T-statistic*	*Prob*
LEXP	0.525990	3.772628	(0.0006)*
LFDI	-0.030843	-1.448737	(0.1568)
LG	0.246340	4.958958	(0.0000)*
Adjusted R-squared	0.998211		

ملاحظة: *()، **()، تمثل معنوية المعلمة عند مستوى معنوية 1% و 5% على التوالي.

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (Eviews.9).

من خلال الجدول (11.3) نلاحظ كل من المتغيرات *LEXP*، و *LG* لها تأثيرات إيجابية وذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر *LFDI* له أثر سلبي غير معنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي

على المدى الطويل، وانطلاقا من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، يمكن القول أن العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع قوية، وهذا ما يظهر ارتفاع قيمة معامل التحديد 99% الذي تقترب قيمته من 100%، كما تبين نتائج التقدير أعلاه ما يلي:

تأثير الصادرات (*LEXP*) على النمو الاقتصادي جاء موجب ومعنوي إحصائيا عند مستوى 1%، إذ أن زيادة الصادرات بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0.52% في دول مجلس التعاون الخليجي، ويمكن تفسير هذه النسبة المرتفعة باعتماد اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي على الصادرات النفطية التي تعد مورد رئيسي للإيرادات، إذ أن هذه الدول تعد من الدول الريعية التي تعتمد على صادرات النفط والتي تتأثر بارتفاع وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. وبالتالي تكون الصادرات محدد مهم للنمو الاقتصادي في المدى الطويل لدول مجلس التعاون الخليجي، وهذا ما أكدته الأدبيات النظرية في الاقتصاد والعديد من الدراسات التجريبية على أن زيادة الصادرات والانفتاح على العالم الخارجي يؤدي إلى تسريع معدلات النمو الاقتصادي.

بالنسبة لمتغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر (*LFDI*) فهي ذات تأثير سلبي وغير معنوي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وهذه النتيجة تتعارض مع العديد من الدراسات التجريبية السابقة التي توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وتتفق مع بعض الدراسات التي توصلت إلى وجود أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر مثل دراسة كل من [1] *(Martin, M., E., et.al, 2015)* ، ويمكن إرجاع التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي إلى عدة عوامل أهمها عدم استقرار تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لهذه الدول.

[1] Martin, M., E., et.al. (2015), "Measuring the Determinants of Backward Linkages from FDI in Developing Economies: Is It a Matter of Size?" Policy Research Working Paper, No. 7185, World Bank.

متغيرة الإنفاق الحكومي (*LG*) لها تأثر إيجابي على النمو الاقتصادي وذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%، إذ تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي بنسبة 1% إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0.24%، وبالتالي يكون الإنفاق الحكومي محدد مهم للنمو الاقتصادي في المدى الطويل لدول مجلس التعاون الخليجي.

وكنتيجة لما سبق، فقد أظهرت كل من نتائج تقدير بيانات بانل الساكن (*Static panel*) ونتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا (*FMOLS*) إلى وجود تأثير إيجابي هما للصادرات على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-2017).

خلاصة الفصل:

سعت هذه الدراسة إلى تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-2017)، وبعد عدة محاولات لتقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي باستخدام المتغيرات الاقتصادية الكلية، تم تقدير نماذج بانل الساكن (*Static panel*) باستخدام ثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي (*PRM*)، نموذج التأثيرات الثابتة (*FEM*) ونموذج التأثيرات العشوائية (*REM*)، وبعد إجراء اختبارات المفاضلة بين هذه النماذج تبين لنا أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة. كما اتضح من خلال نتائج تقدير هذا النموذج أن النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي يتحدد إيجابا بارتفاع حجم إجمالي الصادرات والإنفاق الحكومي، بينما يتحدد سلبا بمؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن أجل قياس العلاقة طويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، تم إجراء اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة، وقد كشفت هذه الاختبارات على أن كل من متغيرات النمو الاقتصادي، الصادرات، الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر متكاملة عند نفس الدرجة، وعند إجراء اختبارات التكامل المشترك باستخدام كل من اختبار (*Pedroni*) واختبار (*Kao*) على هذه المتغيرات، تبين لنا وجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات. ولذلك تم تقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا (*FMOLS*)، وأشارت نتائج التقدير إلى وجود تأثير إيجابي هام للصادرات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-2017).

خـــاتمة

خاتمة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الصادرات ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى معرفة العلاقة القائمة بين الصادرات والنمو الاقتصادي وذلك من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري للصادرات، بالإضافة إلى دراسة مدى التفاعل والتأثير المتبادل فيما بينهما باستخدام الأسلوب القياسي لتقدير هذه العلاقة، وعليه حاولنا في هذا البحث الإجابة على السؤال الرئيسي الذي طرحناه في المقدمة والمتمثل في ما هو أثر الصادرات على النمو الاقتصادي على دول مجلس التعاون الخليجي.

أولا: نتائج الدراسة:

1. التحليل النظري يؤكد وجود تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي.
2. ترتبط الصادرات ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، فهي تلعب دورا كمحرك للنمو الاقتصادي، وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بها.
3. أثبتت نتائج اختبار المفاضلة بين النماذج الثلاثة للبانل الساكن (Static Panel) أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لدراسة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.
4. أشارت نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) إلى أن النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي يتحدد إيجابا بارتفاع حجم إجمالي الصادرات والإنفاق الحكومي، بينما يتحدد سلبا بمؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر.
5. أثبتت نتائج اختبارات التكامل المشترك باستخدام كل من اختبار (Padroni) واختبار (Kao) على وجود علاقة تكامل مشتركة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية محل الدراسة.

6. أثبتت نتائج لتقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا (FMOLS)، إلى وجود تأثير إيجابي هام للصادرات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل لدول مجل التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-2017).

ثانيا: اختبار الفرضيات:

- يكون تأثيرا الصادرات على النمو الاقتصادي قوي وإيجابي، حيث لاحظنا أن الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي (2010-2017) لعبت دورا كبيرا في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو.
- هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.
- تقدير النموذج الإقتصادي بين النمو الإقتصادي والصادرات يدل على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لدراسة أثر الصادرات على النمو الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

ثالثا: توصيات الدراسة:

على ضوء ما تم تناوله في الدراسة والنتائج المتوصل إليها، يمكننا أن نقترح الوصايا التالية:

1-ضرورة الإهتمام بتوفير شبكة المعلومات مرتبطة بالتصدير، حتى يكون المصدر على دراية كافية بتطورات الأسواق العالمية.

2-الإهتمام بباقي القطاعات مثل القطاع الفلاحي و السياحي للمساهمة في النمو الإقتصادي من خلال استغلال الإمكانيات المادية والبشرية.

3-قبل التطرق لأي دراسة المراد إليها لابد من ضبطها والتحقق من صحة المعطيات لاخراج نموذج جيد بكل المقاييس.

4-تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم عل التصدير للخارج.

المصادر و المراجع

المصادر و المراجع

1- المراجع بالعربية:

أولا: الكتب.

1) أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014.

2) أشواق بن قدور، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013.

3) بديع جميل قدو، التسويق الدولي، دار المسيرة، الطبعة الأولى،عمان، 2009 .

4) حسن أحمد توفيق، التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة 1988 .

5) سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية "مدخل استراتيجي"، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،1999 .

6) السواعي خالد محمد "التجارة والتنمية" دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى .

7) عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون، بيروت 1980.

8) عبد الرزاق بن هارون، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وآثارها على النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي حالة التمور الجزائرية، 2012-2013 .

9) فرهان محمد علي الأهدان، التنمية الاقتصادية الشاملة، مطابع دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، مصر.

10) محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية المتوازنة "دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.

11) محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 1999، مصر.

12) محمود يونس محمد وعبد المنعم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الأولى، كلية التجارة بجامعتي الإسكندرية وبيروت.
13) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية. دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
14) ناصر دادي عدون، "اقتصاد المؤسسة"، دار المحمدية، الجزائر، 1998 .

ثانيا : الأطروحات و المذكرات الجامعية.

1) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
2) بن عربية مونية، التسويق الدولي ودوره في عملية التصدير خارج قطاع المحروقات–دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر قالمة–، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014–2015.
3) جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012.
4) حشمة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة–دراسة حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013 .
5) رتيعة محمد، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من البلدان العربية خلال الفترة 1980–2010، أطروحة دكتوراه في الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2014/2012.
6) صدر الدين صوايلي، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005 /2006.

7) ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر 1989 – 2012 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود و مالية، 2014–2015 .

8) عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2015–2016.

9) فاطمة الزهراء بن زيدان، دراسة تحليلية لحركة التجارة في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2011/2012 .

10) كيداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توبع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية قياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، 2012–2013.

11) مجاهد كنزة، تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال Panel Data Analysis، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016/1015، ص 155–156.

12) هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980–2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2016/2017.

ثالثا: الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية.

1) أيمن العشعوش، اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل (اختبارات الجيل الأول) تطبيق على عينة من الدول النامية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 39، العدد 5، 2017.

2) جاسم أحمد سلو الارتوشي، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للفترة 1996–2010، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد5، العدد الأول، الجزائر، جانفي 2015.

3) عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 16، العدد 1، 2010.

4) علياء نبيل خضير، تقدير أثر استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على نمو الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 18، 2018.

5) مديحة بن زكري بن علو، نصيرة شيبان،(دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري)، مجلة العلوم القانونية، العدد الثالث، الجزائر،2009/09/01.

2- المراجع الأجنبية:

1) Irwan S, Zainal A, Abu Bakar NA, and Hasseb M. (2014). An Empirical Analysis of Exports between Malaysia and TPP Member Countries: Evidence from a Panel Cointegration (FMOLS) Model, Modern Applied Science, 8(6). pp.242.

2) Jean Arrons, les théories de la croissance, Paris edition du seuil, 1999, p.9.

3) Kao C. (1999). Spurious Regression and Residual-Based Tests for Cointegration in Panel Data, **Journal of Econometrics**, 90. pp.01-44.

4) Martin, M., E., et.al. (2015), "Measuring the Determinants of Backward Linkages from FDI in Developing Economies: Is It a Matter of Size?" Policy Research Working Paper, No. 7185, World Bank.

5) Pedroni P. (2004). Panel Cointegration: asymptotic and finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis, **Econometric Theory Cambridge University Press**, pp.597-625.

مـــــلاحق

الملحق رقم (1): مصفوفة الاتباط بين متغيرات الدراسة

	GDP	EXP	FDI	G	POP
GDP	1.0000				
EXP	0.8742	1.0000			
FDI	-0.0520	0.0221	1.0000		
G	0.1871	-0.1458	-0.2152	1.0000	
POP	-0.3984	-0.4952	-0.2326	-0.0419	1.0000

الملحق رقم (2): تقدير نماذج بانل الساكن

الجدول رقم (1): تقدير نموذج الانحدار التجميعي (*PRM*)

Source	SS	df	MS	Number of obs =	46
				F(4, 41) =	763.60
Model	48.3683638	4	12.0920909	Prob > F =	0.0000
Residual	.649259324	41	.015835593	R-squared =	0.9868
				Adj R-squared =	0.9855
Total	49.0176231	45	1.08928051	Root MSE =	.12584

LGDP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LEXP	1.125815	.0215286	52.29	0.000	1.082337	1.169293
LFDI	-.0174383	.0189385	-0.92	0.363	-.0556854	.0208087
LG	.5278172	.063693	8.29	0.000	.3991867	.6564478
LPOP	.1343987	.0266394	5.05	0.000	.0805995	.188198
_cons	-4.477732	.6000662	-7.46	0.000	-5.68959	-3.265874

الجدول رقم (2): تقدير نموذج الآثار الثابتة (*FEM*)

Fixed-effects (within) regression — Number of obs = 46
Group variable: country1 — Number of groups = 6

R-sq:
within = 0.8118
between = 0.9903
overall = 0.9814

Obs per group:
min = 7
avg = 7.7
max = 8

F(4,36) = 38.83
corr(u_i, Xb) = 0.9693 — Prob > F = 0.0000

LGDP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LEXP	.5238102	.0831083	6.30	0.000	.3552588	.6923615
LFDI	-.017407	.0083628	-2.08	0.045	-.0343675	-.0004465
LG	.2485795	.0475526	5.23	0.000	.1521384	.3450206
LPOP	.0131722	.0150126	0.88	0.386	-.0172747	.0436191
_cons	11.70884	2.085987	5.61	0.000	7.478265	15.93942
sigma_u	.59324989					
sigma_e	.04462755					
rho	.99437296	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(5, 36) = 58.00 — Prob > F = 0.0000

الجدول رقم (3): تقدير نموذج التأثيرات العشوائية (*REM*)

Random-effects GLS regression — Number of obs = 46
Group variable: country1 — Number of groups = 6

R-sq:
within = 0.7784
between = 0.9818
overall = 0.9778

Obs per group:
min = 7
avg = 7.7
max = 8

Wald chi2(4) = 200.93
corr(u_i, X) = 0 (assumed) — Prob > chi2 = 0.0000

LGDP	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
LEXP	.8173051	.0727583	11.23	0.000	.6747015	.9599088
LFDI	-.0170631	.0104838	-1.63	0.104	-.0376109	.0034847
LG	.2130331	.0575699	3.70	0.000	.1001981	.325868
LPOP	.0416912	.0175782	2.37	0.018	.0072385	.0761438
_cons	4.339095	1.838404	2.36	0.018	.7358895	7.9423
sigma_u	.17884824					
sigma_e	.04462755					
rho	.9413856	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم (3): نتائج اختبار (*Housman*) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة (*FEM*) ونموذج الآثار العشوائية (*REM*)

	Coefficients			
	(b) fixed	(B) .	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
LEXP	.5238102	.8173051	-.293495	.0749986
LFDI	-.017407	-.0170631	-.0003439	.0008034
LG	.2485795	.2130331	.0355464	.0161335
LPOP	.0131722	.0416912	-.028519	.0068762

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 17.59
Prob>chi2 = 0.0015

الملحق رقم (4): دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (1): اختبار جذر الوحدة للسلسلة (*LGDP*)

Panel unit root test: Summary
Series: LGDP
Date: 08/18/20 Time: 20:51
Sample: 2010 2017
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	10.4657	1.0000	6	39
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	0.78986	1.0000	6	39
PP - Fisher Chi-square	0.15738	1.0000	6	42

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LGDP)
Date: 08/18/20 Time: 20:53
Sample: 2010 2017
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.56963	0.0000	6	34
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	40.8119	0.0001	6	34
PP - Fisher Chi-square	44.7280	0.0000	6	36

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (2): اختبار جذر الوحدة للسلسلة (*LEXP*)

Panel unit root test: Summary
Series: D(LEXP)
Date: 08/18/20 Time: 23:05
Sample: 2010 2017
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.70650	0.0000	6	34
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	36.9332	0.0002	6	34
PP - Fisher Chi-square	37.8194	0.0002	6	36

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: LEXP
Date: 08/18/20 Time: 23:04
Sample: 2010 2017
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.64870	0.0496	6	40
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	14.1850	0.2890	6	40
PP - Fisher Chi-square	9.74505	0.6383	6	42

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (3): اختبار جذر الوحدة للسلسلة (*LFDI*)

Panel unit root test: Summary
Series: D(LFDI)
Date: 08/18/20 Time: 23:09
Sample: 2010 2017
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.31214	0.0000	6	34
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	62.1338	0.0000	6	34
PP - Fisher Chi-square	74.5769	0.0000	6	36

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: LFDI
Date: 08/18/20 Time: 23:08
Sample: 2010 2017
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.29938	0.6177	6	41
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	17.0196	0.1489	6	41
PP - Fisher Chi-square	18.9432	0.0899	6	42

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (4): اختبار جذر الوحدة للسلسلة (*LG*)

Panel unit root test: Summary
Series: LG
Date: 08/18/20 Time: 23:11
Sample: 2010 2017
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	3.56615	0.9998	6	41
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	1.40329	0.9999	6	41
PP - Fisher Chi-square	1.43033	0.9999	6	42

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LG)
Date: 08/18/20 Time: 23:12
Sample: 2010 2017
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.01552	0.0000	6	34
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	27.3872	0.0068	6	34
PP - Fisher Chi-square	31.0737	0.0019	6	36

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الجدول رقم (5): اختبار جذر الوحدة للسلسلة (*LPOP*)

Panel unit root test: Summary
Series: LPOP
Date: 08/18/20 Time: 23:15
Sample: 2010 2017
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.14614	0.0000	6	36
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	46.9893	0.0000	6	36
PP - Fisher Chi-square	39.7821	0.0001	6	42

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (5): اختبارات التكامل المشترك

الجدول رقم (1): نتائج اختبار *Pedroni*

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: LGDP LEXP LFDI LG
Date: 08/18/20 Time: 22:46
Sample: 2010 2017
Included observations: 48
Cross-sections included: 6
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.294806	0.6159	0.158236	0.4371
Panel rho-Statistic	1.241254	0.8927	1.203276	0.8856
Panel PP-Statistic	-6.723713	0.0000	-7.298884	0.0000
Panel ADF-Statistic	-4.560342	0.0000	-4.066680	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	2.235995	0.9873
Group PP-Statistic	-11.50391	0.0000
Group ADF-Statistic	-5.270430	0.0000

الجدول رقم (2): نتائج اختبار *Kao*

Kao Residual Cointegration Test
Series: LGDP LEXP LFDI LG
Date: 08/18/20 Time: 22:53
Sample: 2010 2017
Included observations: 48
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-2.021701	0.0216
Residual variance	0.001265	
HAC variance	0.001499	

الملحق رقم (6): نتائج تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي باستخدام طريقة (*FMOLS*)

Dependent Variable: LGDP
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 08/18/20 Time: 22:55
Sample (adjusted): 2011 2017
Periods included: 7
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 42
Panel method: Pooled estimation
Cointegrating equation deterministics: C
Coefficient covariance computed using default method
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXP	0.525990	0.139423	3.772628	0.0006
LFDI	-0.030843	0.021290	-1.448737	0.1568
LG	0.246340	0.049676	4.958958	0.0000

R-squared	0.998560	Mean dependent var	25.70566
Adjusted R-squared	0.998211	S.D. dependent var	1.029810
S.E. of regression	0.043560	Sum squared resid	0.062616
Long-run variance	0.001766		